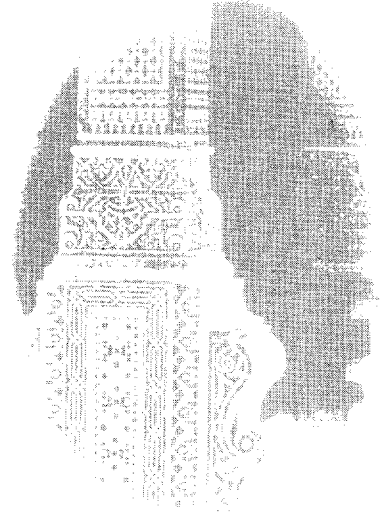




منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة  
الامم المتحدة

# التقرير النهائي لحلقة التدارس بشأن

## تعزيز استقلال وتعددية وسائل الإعلام العربية



صنعاء، اليمن

من ٧ الى ١١ يناير/كانون الثاني ١٩٩٦



عقدت هذه الحلقة بدعم مالي من الجهات التالية:

اللجنة الأوروبية

الحكومة الفرنسية

مؤسسة فورد (الولايات المتحدة الأمريكية)

مؤسسة روكفلر (الولايات المتحدة الأمريكية)

الوكالة الدنماركية للتنمية الدولية

البرنامج الدولي لتنمية الاتصال



## المحتويات

٩	أولا - المقدمة
١٠	تنظيم الأعمال
١١	مراسم الافتتاح
١٥	انتخاب هيئة المكتب
١٧	الجلسات العامة
	ثانيا - الجلسة العامة الأولى
	وضع الإعلام في العالم العربي:
١٩	مسألة الإستقلال والتعددية
	ثالثا - الجلسة العامة الثانية
٢٥	وسائل الإعلام العامة
	رابعا - الجلسة العامة الثالثة
	الإطار القانوني والثقافي والسياسي للإعلام الحر والتعددي :
٣١	مسألة الرقابة والرقابة الذاتية
	خامسا - الجلسة العامة الرابعة
٣٧	تدريب المهنيين العاملين في وسائل الإعلام
	سادسا - الجلسة العامة الخامسة
٤٣	الخاتمة

٤٥	تقارير فرق العمل:
	فريق العمل الأول:
٤٧	المرأة ووسائل الإعلام في الدول العربية
	فريق العمل الثاني:
٤٩	متابعة التطورات المتعلقة بحرية الصحافة
	فريق العمل الثالث:
٥٣	دعم المنظمات المهنية
	فريق العمل الرابع:
٥٧	دعم تدريب المهنيين العاملين في وسائل الإعلام
٥٩	إعلان صنعاء
٦٧	الملاحق:
٦٩	الملحق ١ : برنامج حلقة التدارس
٧٢	الملحق ٢ : قائمة الدراسات المرجعية
٨٦	الملحق ٣ : قائمة المشاركين
	المراقبون :
٨٢	أ - هيئات تابعة للأمم المتحدة
٨٢	ب - منظمات دولية حكومية
٨٢	ج - منظمات غير حكومية
٨١	د-اللجنة الاستشارية
٧٩	هـ - اللجنة الوطنية اليمنية لليونسكو
٧٨	و- مراقبون آخرون
٧٦	ز- امانة حلقة التدارس

## المقدمة

- ١- اشترك في تنظيم حلقة التدارس بشأن تعزيز استقلال تعديدية وسائل الإعلام العربية، التي عقدت في صنعاء، باليمن، خلال الفترة من ٧ الى ١١ يناير/كانون الثاني ١٩٩٦، كل من قسم الإعلام التابع لمنظمة الأمم المتحدة، وقسم الاتصال التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وذلك بمساندة من حكومة الجمهورية اليمنية ممثلة بوفدها الدائم لدى اليونسكو واللجنة الوطنية لليونسكو في اليمن.
- ٢- وبغية توفير الإشراف اللازم على الأعمال التحضيرية الجارية لعقد الحلقة، وتأمين مشاركة واسعة النطاق من جانب المهنيين العاملين في المنطقة، وتقديم المشورة بشأن مختلف التفاصيل التنفيذية، عقدت لجنة استشارية ثلاثة اجتماعات بمقر اليونسكو في باريس، واجتماعا واحدا في صنعاء عشية انعقاد حلقة التدارس. وكانت اللجنة تضم في عضويتها ممثلين عن قسم الإعلام بالأمم المتحدة، والاتحاد الدولي لناشري الصحف، والاتحاد الدولي للصحفيين، والمنظمة الدولية للصحفيين، والمعهد الدولي للصحافة، ومنظمة مراسلون بلا حدود، واللجنة العالمية لحرية الصحافة، ومنظمة المادة ١٩، ولجنة حماية الصحفيين؛ بالإضافة الى ممثلين عن الشركاء المانحين الآتية أسماؤهم: الاتحاد الأوروبي، ادارة العلاقات الثقافية بوزارة الخارجية الفرنسية، والوكالة الدنماركية للتنمية الدولية، ومؤسسة روكفلر، ومؤسسة فورد. وقد قدم البرنامج الدولي لتنمية الاتصال مساندة مالية لعقد حلقة التدارس.
- ٣- وهذه هي الحلقة الرابعة ضمن سلسلة حلقات تدارس إقليمية عقدت أولاها في ويندهوك، ناميبيا في ١٩٩١ لمنطقة افريقيا؛ وعقدت الثانية في ألما آتا

بقازاقستان لمنطقة آسيا في ١٩٩٢، وعقدت الثالثة في سنتياغو، بشيلي لمنطقة امريكا الجنوبية والكاربيبي في ١٩٩٤. وتعتبر هذه الحلقة، شأنها في ذلك شأن الحلقات السابقة، بمثابة متابعة لتنفيذ القرار ٢٦/م/٣.٤ بشأن تشجيع حرية الصحافة في العالم الذي اعتمده المؤتمر العام لليونسكو في دورته السادسة والعشرين في ١٩٩١ والذي نوه فيه بحلقة التدارس المعقودة في ويندهوك وبما لعبته من دور حافز في عملية تشجيع حرية الصحافة واستقلالها وتعدديتها في افريقيا؛ كما دعا المدير العام الى توسيع نطاق التدابير المتخذة حتى الآن في افريقيا وأوروبا لتشمل مناطق أخرى من العالم، والعمل على تعزيز استقلال وسائل الإعلام وتعدديتها.

٤- وتعكس حلقة التدارس الحالية أيضا روح القرار رقم ٧٦/٤٥ ألف الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩١ بشأن «الإعلام في خدمة البشرية»؛ كما تتوافق مع استراتيجية اليونسكو الجديدة في مجال الاتصال التي اعتمدها المؤتمر العام لليونسكو في دورته الخامسة والعشرين في ١٩٨٩.

٥- وبدعوة من حكومة الجمهورية اليمنية، عقدت حلقة التدارس بشأن تعزيز استقلال وتعددية وسائل الإعلام العربية بفندق حدة في صنعاء. وقد أدرج برنامج الحلقة الزمني وقائمة بالوثائق الأساسية التي قدمت فيها في الملحقين ١ و٢ على التوالي. وقد حضر الحلقة ١١٨ مشتركا من ١٧ بلدا، (من بينهم ٧٨ مشتركا من الجمهورية اليمنية) بصفتهم الشخصية - كما حضرها ٣٩ مراقبا عن عدد من المنظمات المعنية بوسائل الإعلام والدول الأعضاء في الأمم المتحدة واليونسكو الى جانب ممثلين عن الهيئات التي تكلفت بتنظيم الحلقة، وأعضاء اللجنة الاستشارية (انظر القوائم المدرجة في الملحق ٣).

## تنظيم الأعمال

٦- بالاضافة الى مراسم الافتتاح والاختتام، وزعت أعمال حلقة التدارس على خمس جلسات عامة وأربعة فرق عمل.

٧- وقد ركزت الجلسة العامة الأولى اهتمامها على مسألة استقلال وسائل الإعلام وتعدديتها في العالم العربي؛ وناقشت الجلسة العامة الثانية موضوع وسائل

الإعلام العامة، وتناولت الثالثة موضوع الإطار القانوني والثقافي والسياسي للإعلام الحر والتعددي مع إيلاء اهتمام خاص لمسألة الرقابة والرقابة الذاتية، وبحث الرابعة مسألة تدريب المهنيين العاملين في وسائل الإعلام؛ واستعرضت جلسة العامة الخامسة الاستنتاجات التي خلصت إليها حلقة التدارس بما في ذلك حصيلة أعمال فرق العمل الأربعة التي عنيت بوضع توصيات عملية لاعتمادها في التقرير النهائي.

## مراسم الإفتتاح

- ٨- افتتحت الحلقة في السابع من يناير/كانون الثاني ١٩٩٦ بمدينة صنعاء. والتزم الحاضرون دقيقة صمت احتراماً لذكرى الصحفيين الذين لاقوا حتفهم أثناء ممارسة مهنتهم؛ وقد كان كثيرون منهم، من النساء والرجال، من المنطقة العربية.
- ٩- ثم أعطيت الكلمة للسيد سمير صنبر مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للإعلام الذي تحدث أمام الحلقة بالنيابة عن السيد بطرس بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة؛ فأعرب عما يوليه الأمين العام من اهتمام فائق لحلقة التدارس الإقليمية الحالية؛ وحرية الصحافة باعتبارها عاملاً حاسماً في صنع القرار السياسي. وقال إن حلقة التدارس تتواكب مع حلول الذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة وبداية حقبة جديدة من تاريخها تؤكد فيها من جديد التزامها ومساندتها القوية لحقوق الإنسان الأساسية، وحرية الصحافة والتعددية وكرامة الصحفيين والكتاب بوجه خاص.
- ١٠- وأضاف قائلاً إنه في عالم المعلومات الذي نعيش فيه اليوم، أصبح الحق في الحصول على المعلومات وفي حرية التعبير شرطاً أساسياً لازماً لتحقيق التنمية الاجتماعية-الاقتصادية والحرية السياسية. وتمكن وسائل الإعلام الحرة المسؤولة من إجراء حوار فعال بين الأمم والشعوب؛ كما تضاعف حرية الفكر وتبادل الأفكار من قدرة الفرد على الكفاح ضد الظلم والفساد. بيد أنه لن يكون من الممكن ضمان حقوق الإنسان وكرامته دون أن تتوافر حرية النشر من خلال وسائل إعلام مستقلة وتعددية.
- ١١- وقال إن النظرة الفاحصة إلى أوضاع الصحافة في المنطقة العربية تدلنا على أنه توجد حاجة عاجلة إلى إجراء حوار من نوع الحوار الذي يعتزم إجراؤه في هذه



الحلقة. ذلك أن المنطقة العربية تجتاز فترة حاسمة من تطورها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي تسهم وسائل الاعلام في تحقيقه بفضل ما تقدمه من آراء تتحلى بالشجاعة وحرية التفكير.

١٢- وفي معرض الإشارة الى اغتيال أكثر من سبعين صحفياً أثناء تأدية مهنتهم في العام الماضي، وكان أكثر من ثلاثين صحفياً منهم من الجزائر وحدها، شدد السيد صنبر على أن مهاجمة وسائل الإعلام ينبغي أن تحظر وعلى أنه لا يمكن السكوت على قتل الصحفيين

١٣- وتلاه السيد هنريكاس يوشكافيتشوس، مساعد المدير العام للإعلام والاتصال والمعلوماتية باليونسكو، فأعرب عن ترحيبه بالمشاركين بالنيابة عن السيد فيديريكو مايور ساراغوسا المدير العام لليونسكو، ونقل اليهم تمنياته الطيبة وأمله في أن تكمل الحلقة بالنجاح.

١٤- وتحدث عن تاريخ الصحافة العربية الطويل، الذي شهد في مراحلها الباكرة تأسيس صحف بمبادرات خاصة، منوها بدورها باعتبارها الأداة الإعلامية والتربوية الرئيسية. وقال إنه على الرغم من أن اضطلاع الصحافة بمهمتها هذه منذ عهد بعيد يدعو الى التفاؤل، فاننا نلاحظ بمشاعر القلق أن الممارسات الحالية تنحو الى الحد من حرية التعبير، وهي المبدأ الذي كرسته معظم بل جميع الدساتير في المنطقة العربية. وذكر السيد يوشكافيتشوس في هذا الصدد بأن جميع الدول الأعضاء في اليونسكو، بما في ذلك الدول الأعضاء في المنطقة العربية، قد اعتمدت في ١٩٨٩ الاستراتيجية الجديدة للمنظمة في مجال الإتصال التي تدعو الى تعزيز التبادل الحر للأفكار بالكلمة والصورة، والى كفاءة تداول المعلومات ونشرها على نطاق أوسع وعلى نحو أفضل توازننا دون أي عائق أمام حرية التعبير. وقال إن هذه الإستراتيجية تتفق مع المثل العليا للمنظمة والتزامها بالمبادئ العالمية المتعلقة بالذود عن كرامة الانسان وحرية وبتحقيق العدالة والمساواة والتضامن حسبما ورد في ديباجة ميثاقها التأسيسي.

١٥- وأضاف قائلاً إن جميع الدول الأعضاء قد اعتمدت بالمثل، وبالإجماع، إعلان ويندهوك لعام ١٩٩١، وساندت المفهوم الذي يذهب الى أن: « تعزيز صحافة مستقلة وتعددية وحرية عنصر لا غنى عنه لأي ديمقراطية ». وقال إن وجود وسائل إعلام قوية ومستقلة في المنطقة العربية هو شرط من الشروط اللازمة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

- ١٦- وأشار السيد محفوظ الانصاري، رئيس تحرير صحيفة الجمهورية (القاهرة)، في الكلمة التي ألقاها بالنيابة عن الصحفيين المشاركين، الى التغيرات العالمية النطاق التي وقعت في أعقاب سقوط حائط برلين وانتهاء الحرب الباردة. وقال إن انهيار المجتمعات الشيوعية في مواجهة قوة الكلمة وحرية التعبير عن الأفكار. وحدهما قد أفسح الطريق أمام نظام جديد يركز على الديمقراطية وحرية التعبير. وهذا الوضع الجديد يتطلب من البلدان النامية بل ويفرض عليها توسيع مفهوم الاستقلال بحيث يشمل وسائل التعبير أو بعبارة أدق وسائل الإعلام.
- ١٧- وقال إنه توجد مع ذلك تحديات شتى؛ لأن تحقيق الديمقراطية عملية مستمرة، ولا سبيل الى إرسائها وترسيخ دعائمها بمجرد اتخاذ قرار. وتدعو الحاجة الى غرس المبادئ الديمقراطية في عقول البشر عن طريق التربية والثقافات المتطورة الى جانب الممارسة اليومية، وتعلم الاستماع الى وجهات نظر وآراء الآخرين وتقبلها.
- ١٨- وكيف يتسنى لوسائل إعلام مستقلة، علاوة على ذلك، أن تتنافس مع مؤسسات تدعمها الحكومات؟ وقال إن هذه القضية تطرح على نحو أكثر حدة نتيجة لما تشهده شبكة انترنت والطرق السريعة للمعلومات من تطور سريع. وفي هذا الصدد، ينبغي للحكومات أن تساعد في تزويد وسائل الإعلام على اختلافها بالتكنولوجيات الحديثة، وفي تنمية مواردها البشرية وإمكانياتها التقنية عن طريق توفير التدريب الملائم، دون أن تتدخل في استقلالها في الرأي وحريتها في التفكير والتعبير. كذلك ينبغي للمنظمات الدولية وللوكالات المختصة بتقديم المعونة أن تلعب دوراً مهماً في هذا المجال عن طريق تحديث البنى الأساسية لوسائل الإعلام كي يتسنى لها أن تنهض بحق بدورها التربوي والاجتماعي والثقافي.
- ١٩- وتناول معالي السيد عبد العزيز عبد الغني رئيس وزراء الجمهورية اليمنية في كلمته أمام الحلقة الجهد التي تبذلها بلاده في مجال وسائل الإعلام والتي تركز على الإيمان بأن الصحفيين يلعبون دوراً حيوياً في تعبئة طاقات الشعب وإمكاناته لصالح العملية الإنمائية وبناء مستقبل أفضل. وقد اختارت الجمهورية اليمنية طريق الديمقراطية وتعدد وسائل الإعلام واستقلالها. وأضاف قائلاً إن حرية التعبير مصونة وفقاً لما نص عليه في الدستور والقوانين الوطنية. وأية ذلك أن عدد الصحف التي تصدر في ظل القانون دون رقابة يرتفع الى أكثر من مائتي صحيفة. وقد ساندت الحكومة تطوير الأنشطة الإذاعية وتدريب عدد من

الاختصاصيين في مجال وسائل الإعلام عن طريق إنشاء مؤسسات تدريبية ملائمة. وشدد رئيس الوزراء على أن الأخلاقيات المهنية تشكل المقابل والبلدان النامية التي يمكن أن يفوتها الركب إذا لم يُولّ المجتمع الدولي اهتماماً خاصاً لهذا الموضوع. وأشاد رئيس الوزراء في هذا الصدد بالجهود التي تبذل في إطار البرنامج الدولي لتنمية الاتصال التابع لليونسكو؛ وأعرب من جديد عن مساندة بلاده الكاملة لهذا البرنامج.

٢١- كذلك عرض السيد رئيس الوزراء لمناقشة الأوضاع السياسية الحالية في المنطقة فيما يخص جزيرة حنيش الكبرى. وقال سيادته في هذا الصدد: «إن الجمهورية اليمنية اعتمدت منذ تأسيسها سياسة واضحة إزاء معالجة مشاكل الحدود مع جيرانها تقوم على أساس الحوار والتفاوض ونبذ أي شكل من أشكال العنف والتهديد بالقوة والالتزام بالقوانين الدولية ...» ثم استطرد قائلاً «إن الجمهورية اليمنية استشعاراً لمسؤولياتها الرفيعة تجاه الأمن والسلام في البحر الأحمر، وانطلاقاً من إدراكها العالي لمصالح بلدان وشعوب القرن الإفريقي، سوف تظل ملتزمة بالسياسة التي حددها فخامة رئيس الجمهورية لمعالجة الوضع الناشئ والتي تفسح الطريق أمام كافة المبادرات والوساطات والجهود الخيرة لحل المشكلة سلمياً مع احتفاظ بلادنا بحقوقها المشروعة في الدفاع عن سيادتها الوطنية بكافة الوسائل والسبل المشروعة ...».

## انتخاب أعضاء هيئة المكتب

٢٢- ووافق المشاركون بالترحيب العام على اقتراح اللجنة الاستشارية بشأن ترشيح أعضاء هيئة مكتب حلقة التدارس. وتم انتخاب أعضاء المكتب الآتية أسماؤهم:

رئيسة الحلقة : السيدة رؤوفة حسن الشرقي (اليمن)

نواب الرئيسة : السيد محمد بن صالح (تونس)

السيد عبید سلطان (الامارات العربية المتحدة)

السيد جورج حواتمة (الأردن)

السيد محمد أ.م. عبد الرحمن (السودان)

المقرر : السيد محمد سيد أحمد (مصر)

لجنة الصياغة : السيد عبد العزيز السقّاف (اليمن)

السيد ابراهيم بشمی (البحرين)

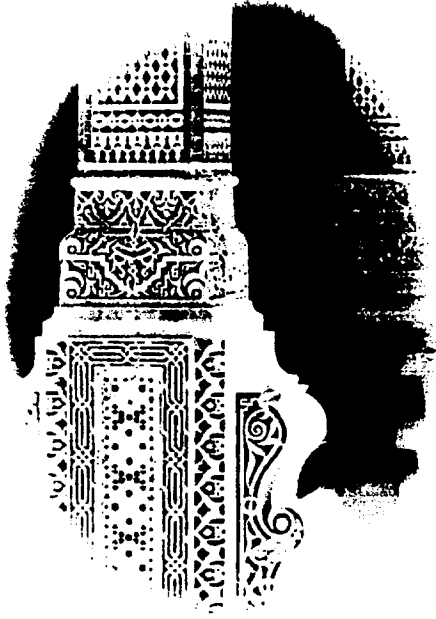
السيد جورج حواتمة (الأردن)

السيد محمد بن صالح (تونس)

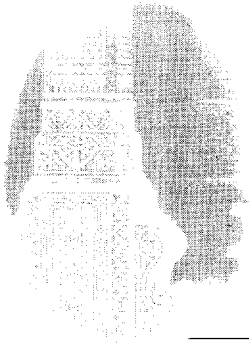
السيد محمد سيد أحمد (مصر)

السيد مصطفى التليلي (الأمم المتحدة/ قسم الإعلام)

السيد فلاديمير غاي (اليونسكو)



## الجلسات العامة



## ثانيا - الجلسة العامة الأولى

### وضع وسائل الإعلام في العالم العربي: مسألة الاستقلال والتعددية

٢٣- في بداية الجلسة، أبلغ السيد ألان مودو، مدير قسم الاتصال باليونسكو، الحاضرين أن السيد كمال العبيدي، أحد المشاركين، وهو صحفي تونسي، بعث إليه رسالة بالفاكس يبلغه فيها أن السلطات الوطنية سحبت جواز سفره وتلا عليهم الرسالة كما وردت. واقترحت الرئيسة توجيه رسالة باسم المشاركين إلى الأمين العام للأمم المتحدة والمدير العام لليونسكو، لمطالبتهما بإجراء الاتصالات اللازمة مع السلطات التونسية للسماح للسيد العبيدي بالاشتراك في حلقة التدارس. واقترح أحد الأعضاء أن يتوجه المشاركون مباشرة، بالإضافة إلى ذلك، إلى السلطات التونسية العليا. واقترح مشاركون من تونس إجراء اتصال أولي مع سفير تونس في اليمن. وقبل اختتام الجلسة اقترح أحد المشاركين مشروع احتجاج. وفي المناقشة التي تلت ذلك، اختلفت وجهات نظر بعض المشاركين حول ملاءمة إرسال الاحتجاج المذكور في هذه المرحلة. وبعد التصويت (٦٥ صوتا لصالح إرسال الاحتجاج، مقابل صوتين وامتناع عضو عن التصويت) قرر المشاركون إرسال الاحتجاج إلى السلطات التونسية بدون إبطاء.

٢٤- ورأى السيد جبران تويني، المتحدث الرئيسي، وناشر صحيفة النهار، أن الحرية هي المشكلة التي تواجه وسائل الإعلام في الشرق الأوسط. ولا تحبذ الحكومات في العالم العربي الديمقراطية، ووسائل الإعلام الحرة التي ينظر إليها على أنها تشكل خطرا على السلطة الحكومية، ومع ذلك فإن هذه الصورة القائمة لأوضاع وسائل الإعلام قد تتغير في المستقبل القريب. ذلك أن المصالحة التاريخية بين الفلسطينيين وإسرائيل بالإضافة إلى إعادة التشكيل الضرورية لبنية المجتمعات

العربية نتيجة لأوجه التقدم التكنولوجي في وسائل الإعلام، سوف تفرض على العالم العربي واقعا جديدا فيما يتعلق بوسائل الإعلام.

٢٥- ولم يعد بإمكان الدول العربية أن تستخدم الإسرائيليين كمبرر لضعف اقتصادها، وقصور الديمقراطية، والرقابة المفروضة على وسائل الإعلام. وستجبر الحكومات على التركيز على المشكلات الداخلية وستصبح مسؤولة أمام الشعوب التي تمثلها، بعد انحسار عقلية الخندق التي سيطرت على السياسة العربية طوال الخمسين عاما الماضية. ولا بد من غرس مواقف جديدة في المجتمعات العربية إزاء العدو التاريخي، وإزاء السياسة والحرية، ولا سبيل الى ذلك إلا بالاشتراك مع وسائل الإعلام المستقلة.

٢٦- ولم يعد للرقابة على الأنباء المحلية أو الدولية أي معنى في عالم متغير يمكن فيه الحصول على هذه الأنباء عن طريق الراديو أو التلفزيون أو الطرق السريعة للمعلومات بفضل تكنولوجيات التتابع الصناعية وغيرها. والرقابة في مثل هذه الظروف ستؤدي الى ضياع مصداقية الحكومات ووسائل الإعلام المحلية أيضا.

٢٧- وستؤثر التغيرات المنتظرة على الصحفيين العرب أيضا؛ إذ سيتعين عليهم تناول المشكلات التي تواجه مجتمعاتهم، وتعديل طرق تفكيرهم، ووسائل جمع المعلومات وإعداد التقارير. وفيما يتعلق بوسائل الإعلام المكتوبة فإن التحديث مطلوب أيضا: استخدام تكنولوجيات جديدة؛ التعاون مع التلفزيون والراديو عن طريق رعاية البرامج أو الإنتاج المشترك؛ الاضطلاع بدور تعليمي أوسع نطاقا من خلال إحاطة القراء بالتطورات العلمية والتكنولوجية؛ وضع سياسات للتسويق والتوزيع على أسس سليمة. وسيساعد التحديث على التنافس مع وسائل الإعلام الأجنبية، مما يسهم في صون ودعم الثقافة والتاريخ والذاتية

٢٨- واتفق السيد عبد العزيز السقاف، (ناشر صحيفة Yemen Times)، مع ما قاله المتحدث الرئيسي بشأن الوضع غير المرضي لوسائل الإعلام العربية. ومع ذلك فإنه يفرق بين ثلاث مجموعات رئيسية من الدول العربية: الأولى: النظم الشمولية (ليبيا والعراق والسودان) التي تعتقد أنها صاحبة رسالة خاصة، وحيث تمارس الحكومات رقابة كاملة على وسائل الإعلام التي ليس لها الحق، بحكم القانون، في أن تعبر عن آراء تتعارض ووجهات النظر الرسمية. والمجموعة الثانية هي مجموعة الدول المحافظة (دول الخليج - باستثناء اليمن - والى حد ما الكويت وتونس وسوريا) التي توجد بها نظم سياسية مختلفة، وإن كانت تتقاسم جميعا

موقفاً مشتركاً تجاه وسائل الإعلام التي يتعين عليها أن تتبع التوجهات الحكومية. وتوجد في هذه البلدان صحف خاصة تتمتع بالاستقلال القانوني، ولكنها تعمل على تحقيق أهداف أصحابها ومصالحهم، دون أن تسهم بصورة جادة في زيادة مشاركة المجتمع في اتخاذ القرارات. وتتألف المجموعة الثالثة من بلدان تستفيد من الحرية النسبية بما في ذلك حرية الصحافة (لبنان، الأردن، اليمن، مصر، وبدرجة أقل الكويت والمغرب والجزائر).

٢٩- وركز السيد أحمد الدراجي، مؤلف الوثيقة المرجعية المقدمة من اليونسكو بعنوان «التنظيم القانوني للصحافة في البلدان العربية»، على المبادئ التي تحكم حرية الصحافة والتعددية، وعلى تطبيقها في المجتمع العربي المعاصر. وشدد أيضاً على دور المواطن في المجتمع المدني والضغوط المختلفة التي تؤثر على المواطنين فيما يتعلق بهذه المبادئ. وتمارس ضغوط من قبل الحكومة باعتبارها مصدر السلطة والقوة، ومن جانب جماعات المصالح المالية، والجماعات التي تلجأ إلى العنف سواء كانت ذات صلة بتجارة المخدرات، أو بالتطرف الديني أو الأيديولوجي أو بالإرهاب المحض. وبناء على ذلك كثيراً ما تصدر قوانين ونظم تناقض روح حرية الصحافة ومبادئ الاستقلال المنصوص عليها في الدساتير العربية؛ ومثال ذلك الترخيص الإداري للحصول على بطاقة مهنية للصحفي، والترخيص المسبق الذي ينبغي الحصول عليه لطباعة الصحف. ويلاحظ أن ظاهرة تركيز الصحف أقل انتشاراً في المنطقة العربية مما هي عليه في أماكن أخرى. ومعظم العناوين ليست ذات طابع تعددي، ذلك أن كثيراً من الصحف ملك للحكومات أو مجموعات المصالح المرتبطة بالحكومات أو الأحزاب السياسية. ورأى السيد الدراجي أنه ينبغي أن تعطى الأولوية في مجال تنمية وسائل الإعلام في المنطقة، لوسائل الإعلام العامة وحرية الصحافة.

٣٠- وبعد تحليل مستفيض قدمته السيدة رؤوفة حسن الشرقي للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني والديمقراطية والصحافة المستقلة في العالم العربي، قالت إن الأميين، الذين يمثلون قطاعات كبيرة من السكان، لا يتمتعون بمزايا وسائل الإعلام المستقلة الجديدة نظراً لأن الراديو والتلفزيون لا يزالان يخضعان للحكومة. وخلصت السيدة الشرقي إلى أن وسائل الإعلام الحرة والمستقلة حقاً لا يمكن أن توجد على أساس حسن النية وإصدار التشريعات الملائمة. والمطلب الأساسي هو وجود صحفيين مستقلين أحرار. ولا بالمثل، يمكن تحقيق الديمقراطية عن طريق الإعلان وإنشاء الأحزاب السياسية، دون أن يستوعب الشعب المبادئ الديمقراطية



تماما. ورأت أن الديمقراطيات يمكن أن توجد في العالم العربي، ولكن لا يوجد ديمقراطيون. وكيف يوجد الديمقراطيون مع أمهات أميات، ومدارس غير قادرة على تطوير عقول التلاميذ وشحن إمكاناتهم الخلاقة؟ وكيف يمكن للصحافة الحرة المستقلة أن توجد، إذا كان يتحتم على الصحفيين الكفاح من أجل لقمة العيش ولا مهرب أمامهم من ثم سوى الحصول على وظائف ومرتببات حكومية؟ وقالت إنه لا بد من مناقشة هذه القضايا، إذا ما أريد للصحافة أن تضطلع بدور قيادي مستقل.

٣١- ومن منطلق النقد الذاتي، سجّلت المتحدثة أيضا أن معظم وسائل الإعلام العربية تتخذ موقفا سلبيا تجاه قضايا المرأة وحقوقها، رغم أن الحكومات تؤيد هذه القضايا، بالكلمات على الأقل.

٣٢- وقال السيد باه ولد صالح (من صحيفة Mauritanie Nouvelles) إن التعددية الصحفية غير موجودة على الإطلاق في معظم الدول العربية، نظرا لعدم وجود تعددية مؤسسية من وجهة النظر القانونية. ويصدق ذلك على استقلال وسائل الإعلام الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالتعددية المؤسسية. ومثل هذا الإطار المواتي يعد حديث العهد في عدد ضئيل من الدول العربية، بيد أنه لا يوفر الاستقلال الذي يطالب به الصحفيون.

٣٣- إن التعددية لا توجد في معظم المجتمعات العربية بسبب العراقيل السياسية التي تضعها الحكومات. وعلى الرغم من وجود العديد من الصحف، فإن هذا لا يعني التعددية نظرا لأن الدول العربية والمجموعات المالية المرتبطة بها تسيطر على أغلبية وسائل الإعلام العربية وتوجهها، بما في ذلك ما يوجد منها في أوروبا، والعربية السعودية مثال واضح على الحالة الأخيرة.

٣٤- ومع أن بعض الحكومات سمحت بنظام التعددية الحزبية، وبحرية الصحافة، وأقرت التشريعات الملائمة التي تركز على الاتفاقيات الدولية القائمة، فإن ذلك لم يؤثر على احتكار الدولة للوسائل السمعية البصرية. وعلى الرغم من أن السلطات تتقبل وجود الصحافة المستقلة في تلك البلدان، فإنها تمارس عليها مختلف أشكال الضغط. وسيظل استقلال هذه الصحف مسألة نسبية، طالما أنها لا تزود بالموارد المالية والبشرية والتقنية الضرورية في إطار الميزانيات الوطنية. ويمكن للتضامن المهني في العالم العربي والمساعدة من جانب المنظمات المحايدة سياسيا مثل اليونيسكو، أن يساهما في ترسيخ استقلال وتعددية وسائل الإعلام على نحو فعال في المنطقة.

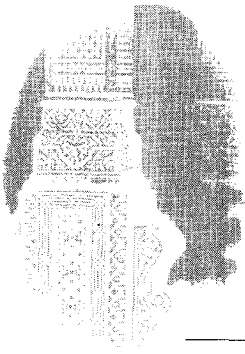
- ٣٥- وقدّم السيّد سعد لونس، رئيس تحرير « الأمة »، لمحة عامة عن الصحافة المستقلة في الجزائر منذ بدايتها عام ١٩٩٠. وعلى خلاف التجارب العربية الأخرى، كانت الحكومة هي صاحبة فكرة إنشاء الصحافة الخاصة بفضل سلسلة من المبادرات الإدارية والإعانات، وخاصة للطباعة، وعن طريق الإعلانات. ورأى أن الهدف الخفي للحكومة في ذلك الوقت كان الاستثمار في صحافة طيبة سهلة الانقياد. وعندما لم تتحقق هذه الآمال، تقرر في نهاية الأمر تحويل جزء كبير من الإعانات التي كانت مخصصة أصلاً للصحافة الخاصة، إلى الصحف التابعة للحكومة.
- ٣٦- إن تعددية الصحافة واستقلالها أمر واقع في الجزائر، ومع ذلك توجد قيود معينة، مثل الرقابة الأمنية. وبالإضافة إلى ذلك فإن الرقابة والتعريفات العالية لمرافق الطباعة، والمصادر الحكومية للإعلانات، قد تؤثر كلها في نهاية الأمر على بقاء واستمرار كثير من الصحف المستقلة. ورأى السيّد سعد لونس أن تعددية الصحافة واستقلالها لا يمكن دعمهما حقاً إلا إذا تمكنت الصحافة الخاصة من تمكّن مرافق الطباعة.
- ٣٧- واتفق السيّد رياض بن فضل مع المشاركين السابقين في أن وجود وسائل إعلام عربية عديدة، وخاصة تلك التي تسيطر عليها المجموعات المالية القوية، لا ينبغي أن يفسر على أنه التعددية. ففي المجتمعات التي لا تتوفر فيها الحريات السياسية الأساسية، لا ينبغي التركيز على التعددية. وبالإضافة إلى ذلك، تغيرت طبيعة الرقابة في العالم العربي، وأصبحت وثيقة الصلة بالوسائل المالية وآليات التوزيع، المركزة في يد الحكومة والمجموعات المرتبطة بها. وليس هناك صحافة معارضة بالمعنى الحقيقي للكلمة، حيث أنه توجد في كل دولة « خطوط حمراء » معينة لا ينبغي تجاوزها. وإن دراسة هذه المحظورات من شأنها أن تعطي صورة أوضح عن وضع وسائل الإعلام في العالم العربي.
- ٣٨- وفي المناقشة التالية، أكد أحد المشاركين أن الطبيعة الدكتاتورية للنظم العربية ترتبط بالتخلف الاقتصادي والثقافي والعلمي والتكنولوجي المتراكم عبر السنين. وتشعر هذه النظم بالحرَج إزاء الموجة الديمقراطية الحالية، ففي الوقت الذي تشعر فيه بالحساسية إزاء النقد الغربي، تتردد في التخلي عن سلطتها المطلقة. ومن ثم فإن سياساتها هي خليط من الإكراه والانفتاح. وتصدر بيانات كثيرة عن حرية التعبير والصحافة، ولكن الواقع يناقضها. وفي حين تتحكم النظم العربية بقوة في الجيش وقوات الأمن، إلا أنها مرنة نسبياً تجاه وسائل الإعلام، وتسمح بقدر محدود

من التعددية لكي تخفف الى حد ما من الإحباط الاجتماعي. وتتطلب العملية الديمقراطية الحقيقية تغييرات في المواقف الذهنية وفي التعليم والممارسة.

٣٩- ورأى مشارك آخر، أنه لا يمكن نقل مفاهيم نشأت في أماكن أخرى الى البيئة العربية التي لم تترسخ فيها المبادئ الديمقراطية. وبهذا المعنى، ما هو نوع حرية الصحافة الذي يمكن أن يوجد في العالم العربي إذا كان الصحفيون يتلقون إعانات من الحكومة؟ ومن هذا المنطلق الفكري ذاته، أكد مشارك آخر أنه ينبغي مساندة البلدان التي تسمح بحرية محدودة، وينبغي التوصل الى طرق ووسائل عملية لتحسين أوضاع وسائلهم الإعلامية المستقلة الناشئة حيث أنه ليس بالإمكان القيام بقفزة نوعية، وتحقيق الاستقلال لوسائل الإعلام في مدة قصيرة. ورأى مشارك آخر أن التعددية السياسية والثقافية تعد شرطا أساسيا لاستقلال وسائل الإعلام، وينبغي إعادة النظر في قوانين الصحافة في المنطقة العربية التي ترجع جميعا الى القرن التاسع عشر.

٤٠- ورأى أحد المشاركين أن المشكلات تتعلق بالرقابة الذاتية أكثر منها بالتشريعات، وينبغي من ثم أن يكون المثقفون والصحفيون أكثر جرأة وشجاعة. وأفاض مشارك آخر في الفكرة ذاتها مؤكدا أن بعض الصحفيين لم يفهموا بعد تماما التغييرات الديمقراطية التي تحدث في بلدانهم، ولا يعرفون كيف يتصرفون في البيئة التعددية الجديدة، وهذا يصدق أيضا على الصحفيين العاملين بالإذاعة والتلفزيون الذين ينبغي لهم إيجاد الطرق التي تساعد على تطويع وسائل عملهم تدريجيا. وينبغي أيضا إيلاء الاهتمام لمسألة الأخلاقيات المهنية.

٤١- وأخيرا قال أحد المشاركين، إنه على عكس ما جاء في الورقة التي قدمها السيد عبد العزيز السقاف، المنسق، فإن قانون الصحافة الذي صدر في السودان عام ١٩٩٣ لا يدين الصحفيين الذين يعارضون وجهات النظر الحكومية.



## ثالثا - الجلسة العامة الثانية

### وسائل الإعلام العامة

٤٢- لم يتمكن السيد داوود كتاب رئيس منظمة القدس للسينما والتلفزيون من الحضور للمشاركة في حلقة التدارس وإلقاء الكلمة الرئيسية التي أعدها عن هذا الموضوع بسبب انشغاله بالانتخابات الجارية في الأراضي الفلسطينية. وقرأت السيدة لميس اندوني الصحيفة الأردنية كلمته نيابة عنه.

٤٣- وقد نوه المتحدث الرئيسي في كلمته بأن الإذاعة والتلفزيون في العالم العربي يخضعان لرقابة حكومية صارمة؛ وشدد على أنه بالنظر الى تزايد وعي المواطنين العرب وتوافر وسائل الاتصال الحديثة، أصبح من المهم والحيوي تغيير عقلية المسؤولين العرب وإدخال أساليب جديدة في العمل تقوم على احترام حاجات الجماهير وثقافتها.

٤٤- وينقسم الرأي في الآونة الراهنة بين أولئك الذين يعتقدون أن الحل يكمن في نقل ملكية الإذاعة والتلفزيون الى القطاع الخاص، وهو الحل الذي تعارضه الحكومات العربية بشدة لخشيته من أن يؤدي ذلك الى فقدان جزء من سلطتها؛ وبين الذين يرفضون هذا الحل الذي ينطوي في رأيهم على مخاطر سياسية وثقافية في وقت لم تصل فيه الأوضاع الجغرافية السياسية في المنطقة الى الاستقرار بعد. والحل الوسط يكمن في الأخذ بنهج وسائل الإعلام العامة الذي يفترض استمرار الحكومات في كفالة التمويل اللازم لها مع وجود آلية تضمن لها مع ذلك نوعا من الاستقلال. وهذا يتطلب الالتزام باشتراك المجتمع في مجموعه في تحديد السياسات التي تتبع في إعداد البرامج، وضمان عدم تدخل السلطات الرسمية في عمل المهنيين. كما يتطلب هذا النهج توافر مهنيين إعلاميين على مستوى عال من الإحساس بالمسؤولية يلتزمون باحترام مبادئ متكاملين ومتساويين في الأهمية، وهما: حق المواطن في الحصول على المعلومات ورعاية المصلحة الوطنية العامة.

- ٤٥- وقال المنسق السيد مصطفى الفقير، رئيس تحرير « الثورة » في سوريا، إنه يعتقد أن الصورة القاتمة التي برزت عن وسائل الإعلام العربية خلال الجلسة العامة السابقة تتسم بالمبالغة. وليس ينبغي أن ينظر الى الملكية الخاصة لوسائل الإعلام على أنها المعيار الذي يقاس به استقلالها. ولقد طرأت تغييرات معينة عبر السنين؛ إذ بدأت الحكومات تدرك بصورة متزايدة أهمية الدور الاجتماعي لوسائل الإعلام ووجوب عدم استخدامها لتعزيز وجهات نظرها فحسب. وقال إن تحقيق الديمقراطية يحتاج الى وقت طويل وإنها مثل أعلى ينبغي العمل على بلوغه مثلما حدث في بقاع أخرى من العالم. ولدينا في المنطقة العربية، بوجه خاص، تقاليد قبلية مديدة ينبغي أن نتغلب عليها.
- ٤٦- ومضى هذا المتحدث فقال إنه ينبغي لوسائل الإعلام العربية مع ذلك أن تعتمد، في هذا الصدد، الى ترسيخ مصداقيتها عن طريق النهوض بدورها الاجتماعي كما هو الحال في سوريا حيث يشترك المهنيون العاملون في وسائل الإعلام في عمليات التخطيط، وحيث يغطي الصحفيون كافة جوانب الحياة في المجتمع من الثقافة الى التربية والصحة وتنظيم الأسرة والبيئة والزراعة والمشروعات الإنمائية، الخ.
- ٤٧- وأوضح السيد كميل منسة، المدير العام لصحيفة L'Orient-Le jour، أن تعددية وسائل الإعلام هي، بوجه عام، ثمرة استقلال هذه الوسائل وتعدديتها، وإن كانت وسائل الإعلام التعددية تخضع في بلدان نامية معينة لسلطة منفردة، وهي لا تعتبر في هذه الحالة نتيجة للحرية ولا تسهم في بلوغ هذا الهدف. واستطرد قائلاً إن الحرية مقيدة في عدة بلدان عربية، ويصدق ذلك على توأمها وهي الديمقراطية التي تشكل شرطاً لازماً لوجود وسائل الإعلام؛ إذ لا وجود لوسائل الإعلام بدون حرية ولا وجود للحرية بدون مناقشة وحوار ومنافسة.
- ٤٨- وقال إن وسائل الإعلام (الحكومية) في المنطقة العربية تلعب دور « الوصاية » وتدعي أنها توجه الشعوب، وكأنها في لا غير ناضجة لالا، بما يتواءم مع الخطوط التي تعتبرها السلطة القائمة في صالح الشعب دون أن تولي اهتماماً لرأي الشعب، وقد أثر هذا التشويه لمفهوم وسائل الإعلام في عقليات الصحفيين، ومن بينهم بعض العاملين في القطاع الخاص. ومن أجل ذلك يعتقد بعض الصحفيين أنهم مسؤولون أمام السلطات وليس أمام الجمهور عما يكتبون.
- ٤٩- وفي الوقت الذي تسود فيه هذه الأوضاع وتواصل فيه الحكومات ضغطها على وسائل الإعلام، دخل العالم في لعصر القرية العالمية لالا الذي تنبأ به ماكلوهن،

ولم تعد هناك وسيلة تكنولوجية لمنع البث الإذاعي بواسطة التوابع الصناعية وشبكة انترنت من الوصول الى المجتمعات العربية. وتدعو الحاجة في هذا السياق الى إيجاد وسائل إعلام تحترم حكم الشعوب وتزودها بمعلومات صحيحة؛ وإذا حدث ذلك فسوف نكون قد قطعنا خطوة مهمة في طريق الديمقراطية والحرية.

٥٠- طلبت السيدة أمة العليم السوسوة، من وزارة الاعلام اليمنية، بأن تولي وسائل الإعلام الجماهيري العربية قدراً أكبر من الاهتمام والمسؤولية للأطفال والنساء ولمجال التربية. ففيما يتعلق بالأطفال، تذيع محطات التلفزيون العربية مواد أجنبية تصور العنف وتعكس ثقافات أجنبية عن الطفل العربي. وقد يكون لذلك تأثير سيء على نمو الطفل وقد يؤدي الى عزله عن المجتمع. ومع أنه يوجد ٣٣١ مليون امرأة في العالم العربي ترتفع بينهن معدلات الأمية، فإن البرامج الموجهة اليهن تبث رسائل غير واقعية وتقدم صوراً مشوهة عن المرأة. وأضافت المتحدثة أنه لما يثير الإحباط أيضاً عدم استخدام التلفزيون والحواسيب في مشروعات التعليم النظامي أو في مشروعات التعليم عن بعد والجامعة المفتوحة. وفيما يخص تكنولوجيات الاتصال والمعلومات، أشارت المتحدثة أيضاً الى استعمالاتها العديدة (من ذلك مثلاً خدمات الاقتراع والدراسات الاستقصائية) التي تدعم العمليات الديمقراطية.

٥١- وأكد السيد رضوان أبو عياش من فلسطين على أن وسائل الإعلام الرسمية التي تعكس وجهات النظر الحكومية لا يمكن أن تسهم في خلق المجتمع. ويتمثل الحل الأوحده في الاستعانة بوسائل إعلام عامة تولي الاهتمام الواجب للاحتياجات الإنمائية والتربوية والصحة وما إليها. بيد أنه ليس من الواضح كيف يمكن لوسائل الإعلام أن تحمي نفسها وأن تحافظ على استقلالها إذا كانت السلطات الوطنية هي التي تتكفل بتمويلها. ومن الممكن للتعاون الإقليمي ولوضع إطار مشترك أن يقدم إسهاماً ملموساً في تعزيز وسائل الإعلام العامة في المنطقة.

٥٢- واقترح من ثم تنظيم حلقة تدارس عربية بشأن المبادئ التي تلتزم بها وسائل الإعلام العامة وأساليب عملها. وينبغي أن تسفر هذه الحلقة عن استحداث آلية للتنسيق الدائم واتخاذ موقف موحد تجاه وضع وسائل الإعلام في خدمة المجتمع. ومن الممكن أيضاً أن تعرض الحلقة لبحث فكرة تأسيس معهد تقني عربي كي يستعان به في إنشاء وسائل إعلام مشتركة سواء أكان ذلك ضمن شبكة انترنت أو في مجال البث الإذاعي.

٥٣- وفي المناقشات المفعمة بالحيوية التي تلت ذلك أشار المشاركون الى ضرورة الدفاع عن وسائل الإعلام العامة لما تقدمه من نفع للمجتمع في جملته؛ وذهب رأي الى أنه لا يجوز أن تسند إدارة المؤسسات الإعلامية العامة الى حزب سياسي؛ وأنه ينبغي استخدام القدر المتوافر من حرية التعبير، من خلال التفاعل مع السلطات، من أجل تعزيز وسائل الإعلام العامة وضمان تغطية وافية للقضايا التربوية والاجتماعية والثقافية وللجوانب التعددية في المجتمع، بما في ذلك الأقليات. وشدد أحد المشاركين على اضطلاع وسائل الإعلام العامة بمسؤولية تثقيف الأجيال القادمة، ولاسيما عن طريق غرس القيم الأساسية مثل تفتح العقل واحترام الآخرين والتسامح من خلال برامج الأطفال. وأوضح مشارك آخر أنه ينبغي لمؤسسات وسائل الإعلام العامة أن تحقق لنفسها، وإن كانت تمول من جانب الحكومة، استقلالاً مالياً وادارياً وتحريراً.

٥٤- وبالنسبة للاقتراح الذي طرحه السيد رضوان أبو عياش بخصوص بحث إمكانية إنشاء وسائل إعلام عربية مشتركة، أشار أحد المشاركين الى فشل المنظمات الدولية الحكومية الإقليمية في تأسيس وكالة أنباء أو صحيفة أو إذاعة عربية. وفي رأيه مع ذلك أن هذا عمل ينبغي أن تضطلع به وسائل الإعلام العربية ذاتها قبل أن يستولي آخرون من خارج المنطقة على هذه المبادرات. وأعرب مشارك آخر عن تأييده هو أيضاً لهذه الفكرة التي ستتيح للمواطنين في العالم العربي إمكانية الحصول على مصادر معلومات تتسم بالتنوع. وسوف تستفيد وسائل الإعلام المستقلة أيضاً من هذا المشروع لكونها في حاجة ماسة للاستعانة بقواعد بيانات تستحق أن يعول عليها.

٥٥- كذلك أشار بعض المشاركين أثناء المناقشة الى موضوع حلقة التدارس الرئيسي. وقال آخر إنه يعتقد أن الحاجة تدعو الى وضع تعريف لحرية الصحافة واستقلالها في العالم العربي إذ إن هذه المفاهيم تطبق على نحو غير متكافئ في العالم على اتساعه. وحذر ثالث من أن مبدأ التعددية يمكن أن يتسبب في تشتيت المجتمعات الإسلامية وتهديدها.

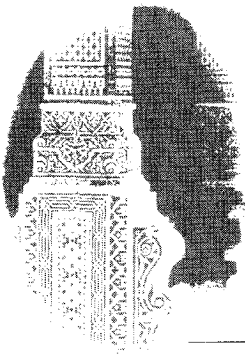
٥٦- وأكد أحد المشاركين على أنه ينبغي العثور على طرق تكفل عدم المساس، بحكم القوانين واللوائح، بالمبادئ المتعلقة بحرية التعبير واستقلال وسائل الإعلام، وهي المبادئ التي كرستها مختلف الدساتير. وترددت أيضاً آراء تطالب بتخفيض الضرائب المفروضة على ورق الصحف ومواد الطباعة كي يتسنى لوسائل الإعلام

المستقلة مواصلة البقاء، وبأن تحظر الإعانات الحكومية لوسائل الإعلام المستقلة ما لم تمنح بموجب قانون يصدره البرلمان.

٥٧- وفي الختام، أوجز أحد المشاركين القضايا الرئيسية المتعلقة بتعزيز استقلال وتعددية وسائل الإعلام فيما يلي: الحق في نشر الصحف، واستقلالها، بوصفه حقا من حقوق الإنسان؛ والعلاقة بين وسائل الإعلام والحكومة؛ وملكية وسائل الإعلام وتمويلها؛ وتدريب الصحفيين على المستويين الفكري والتقني؛ والحصول على المعلومات وحرية تداولها ووضع حد لاحتكار الحكومات للمعلومات.

٥٨- وفي ردهم على ما جاء في المناقشات، توسع المتحدثون الرئيسيون في عرض جوانب معينة مما جاء فيها. كما أجاب السيد رضوان أبو عياش عن أسئلة تتعلق بتغطية الحملة الانتخابية بمعرفة هيئة الإذاعة الفلسطينية.





## رابعاً - الجلسة العامة الثالثة

# الإطار القانوني والسياسي والثقافي للاعلام الحر والتعددي: مسألة الرقابة والرقابة الذاتية

- ٥٩- قبل بدء الجلسة أبلغ الرئيس الحاضرين في الاجتماع أن مشاركاً آخر من تونس وجهت اليه الدعوة في حينه من الأمم المتحدة واليونسكو لحضور حلقة التدارس قد حرم بدوره من حقه في القدوم الى صنعاء. وبناء على اقتراح من المنصة قرر المشاركون بالإجماع توجيه رسالة احتجاج أخرى الى السلطات التونسية، على أن تحمل توقيع رئيسة الحلقة وجميع الصحفيين الحاضرين تعبيراً عن تضامنهم والتزامهم الشخصي.
- ٦٠- واقترح مشاركان أن تصدر الحلقة أيضاً بياناً عاماً تشجب فيه كافة أنواع الاعتداء على الصحفيين ووسائل الإعلام بالنظر الى أن حالات كثيرة مماثلة تحدث في عدة بلدان عربية في كثير من الأحيان.
- ٦١- وقال المتحدث الرئيسي السيد صبحي زعيتير، الصحفي بصحيفة السفير، إنه في معرض ممارسته لمهنته لا يسترشد إلا بمعاييره ومعتقداته الشخصية سواء أكانت تختلف أو تتفق مع معايير رئيسه ومعتقداته. وقد تسنى له ذلك بفضل حرية الصحافة واستقلالها السائدين الآن في لبنان. وإذا تفاقمت الأمور فإن الصحفي يستطيع بسهولة أن ينتقل من صحيفة الى أخرى كي يظل وفياً لمعتقداته وضميره المهني.
- ٦٢- بيد أن الهامش المتاح لحرية الصحافة في لبنان قد يختفي نتيجة للمحاولات الجارية التي ترمي الى تركيز وسائل الإعلام في أيدي مجموعة محددة لها صلات

وثيقة مع الحكومة. وهذه التحركات مرتبطة بعملية السلام في الشرق الأوسط وبالعواقب الاقتصادية وبمجموعات المصالح. وفي هذا الصدد، تصبح مسألة الرقابة والرقابة الذاتية بدون معنى لأن الرقيب سوف يكون هو نفسه خاضعا للرقابة. وإذا حدث ذلك، فإن حرية التعبير سوف تخضع للقوى الاقتصادية والمصالح الشخصية، وسوف تتلاشى الديمقراطية شيئا فشيئا.

٦٣- وقد المتحدث الرئيسي بعد ذلك لمحة تاريخية عن تطور هذه القضية في لبنان ابتداء من الرقابة الذاتية المعممة قبل الحرب الأهلية وانتهاء بالعنف باعتباره رقيباً « بحكم الواقع » إبان الحرب، وعن شجاعة بعض الصحفيين في تلك الفترة ممن تسلحوا بحرية الكلمة أمام الرصاص. وقد أدى ذلك في نهاية المطاف الى أحداث تغيير في اتجاه حرية التعبير.

٦٤- وقد تنازل المنسق السيد خالد المبارك، وهو صحفي سوداني يقيم في لندن، عن المدة المقررة له لمن أعدوا دراسات عن هذه المسألة، وكان أولهم السيد محمد سيد أحمد (مصر).

٦٥- وأوضح السيد محمد سيد أحمد أن الموضوعية التامة لا وجود لها في وسائل الإعلام إذ إن الصحفي ينظر الى الحقائق من منظور ذاتي. واستطرد قائلاً إن الرقابة الذاتية تحدث عندما يطوّع الصحفي أفكاره لرؤية الدولة، ويفرض على نفسه من ثم مهمة أمنية. والرقابة وحدها يمكن أن يكون لها ما يبررها في ظروف استثنائية؛ ولكنها تكون غير مقبولة عندما تصبح هي القاعدة في اطار حالة دائمة من الأحكام العرفية. وفي سياق كهذا، وحسبما استبان من ردود الفعل تجاه قانون الصحافة الذي صدر مؤخراً في مصر، لا يحدث تغيير إلا عندما يقف الصحفيون صفاً واحداً ويعربون صراحة عن عدم رضائهم. ووجود صحافة التحري والتحقيق هي العلامة الحقيقية على حرية الصحافة وغيبة الرقابة.

٦٦- وعندما تخضع الإذاعة والتلفزيون لسيطرة حكومية صارمة (أي أن يكونا خاضعين لرقابة كاملة) وعندما تخضع الصحافة المكتوبة، التي لا يزال عدد قرائها محدوداً، لرقابة جزئية فإن الحكومة تصبح في عزلة تامة عن المجتمع. ومن شأن هذا المناخ أن يولد صحافة بديلة تتميز بمعارضتها للحكومة وبهجوماتها ضدها من باب « تشويه صورة العدو ». وفي إطار هذا الافتقار الى الحوار الاجتماعي، تتحول الصحافة الى تجمعات متعادلة وينفتح الباب أمام العنف الاجتماعي.

٦٧- إن الرقابة والرقابة الذاتية هما مجرد استمرار للنظم الاستبدادية. وهذه العملية هي، مع ذلك، عملية انتحارية بالنظر الى توسع وسائل الإعلام الإلكترونية بجميع أشكالها؛ إذ إنه من المستحيل منع تدفقها أو التحكم فيها مثلما يحدث مع الصحافة المكتوبة.

٦٨- وأوضح صاحب الدراسة أنه يعتقد أن العالم العربي يقف على أبواب مرحلة حرجة، إذ يحاول - بسلاح الرقابة والرقابة الذاتية - تجاهل التناقضات الداخلية المتصلة بعملية السلام في الشرق الأوسط التي ستؤدي بدورها الى إحياء الأيديولوجيات الدينية بالإضافة الى أيديولوجيات أخرى نتيجة للشعور بهوية جريحة.

٦٩- وسوف تواجه وسائل الإعلام، بالإضافة الى كونها غير قادرة على أن تعكس هذا الوضع بصورة متكاملة، باحباط آخر يتصل بقدرتها على استخدام انترنت والطرق السريعة للمعلومات وذلك باعتبارها منتفعة بالمعلومات وموردة لها. وأعرب سيد أحمد عن أمله في أن تولي اليونسكو اهتماما خاصا لهذا الموضوع.

٧٠- وأوضح السيد نور الدين بوطار، المحرر بصحيفة الشروق (تونس) أن الأطر القانونية القائمة لا تضمن بالضرورة توافر مناخ مؤات لاستقلال وسائل الإعلام وتعدديتها، إذ إن من الممكن تطبيق الدساتير والقوانين بطريقة تقييدية صارمة. وقد لا تنجح النظم الديمقراطية الليبرالية، بالمثل، في خلق صحافة حرة لأن الرقابة لا ترجع الى الاعتبارات القانونية والسياسية والثقافية وحدها.

٧١- وقد أصبحت الرقابة في يومنا هذا متعددة الأشكال، وهي لا تتطلب في حالات معينة الاستعانة بالقانون. وقد بدأ الرقيب، وهو الشخص الذي تكلفه الحكومة بهذه المهمة، في الاختفاء على نحو تدريجي حتى في ظل أشد النظم قمعاً وحلت محله الرقابة التي يفرضها السياسيون أنفسهم، إذ يقومون بالاتصال بالمحررين والصحفيين مباشرة لتحديد قوائم الموضوعات المحظورة. وأضاف السيد بوطار أن بعض الجماعات المتطرفة، التي لا تدرك طبيعة التسامح المتأصلة في الاسلام، تعتمد الى إقامة علاقات شخصية مع بعض الصحفيين والمحررين لتزويدهم «بالمشورة» بصدد مسائل معينة ينبغي الإغضاء عنها وبخدمات لصالح صحفهم. ولا تتردد بعض هذه الجماعات، على ما رأيناها في الجزائر، في اللجوء الى الرقابة الإرهابية البحتة.

٧٢- ومن أشكال الرقابة الأخرى سيطرة الأحزاب السياسية على الصحف المملوكة لها؛ وتحكم مصادر التمويل، ويدخل في ذلك المعلنون، في حرية الصحافة. وتتضافر هذه العوامل كلها لحمل المشروعات الصحفية على أن تفرض على نفسها في لخطوطا حمراء لا لا يجوز تخطيها كي تضمن لنفسها البقاء. كذلك يفرض الصحفيون على أنفسهم رقابة ذاتية تنبثق من معتقداتهم الفكرية أو الثقافية أو الدينية أو غيرها أو ببساطة تامة من احتياجاتهم الاقتصادية. ويمثل ذلك أشد أنواع الرقابة خطراً، وإن كانت تنجم في كثير من الأحيان عن الاحساس بالمسؤولية الذاتية أو الخوف.

٧٣- وأعرب السيد إبراهيم بشمي، مدير تحرير « الأيام » في البحرين، عما يساوره من شكوك أمام الحاضرين، وتساءل عما إذا كان من الواقعي أن ننقل الى العالم العربي، حيث لا يوجد ضمان للحريات الأساسية، المفاهيم المتعلقة بحرية الصحافة واستقلالها التي نشأت في مجتمعات توجد فيها أسس سياسية واقتصادية وفكرية واجتماعية عميقة الجذور. وأضاف قائلاً إن هذه المفاهيم المثالية تستثير الإحباط في مجتمعات لا يوجد فيها سوى حق الانسان في أن يكون فقيراً، وفي أن يحرم من التعليم، ومن العمل، وفي امكانية وصوله الى مستوى أدنى من مستويات المعيشة. ومضى فقال إن وسائل الإعلام العربية، التي لا يستطيع معظمها أن يواصل بقائها إذا حرم من استخدام وكالات الأنباء الأجنبية، ليست في رأيه في أبطال اللحظة الراهنة، وأنها غير قادرة على تغيير مجتمعاتها بمفردها.

٧٤- وفي هذا الصدد، اقترح المتحدث عدة أهداف واقعية يمكن أن تسهم في تعزيز وسائل الإعلام في المنطقة العربية. وتتضمن هذه إجراء دراسات شاملة عن وضع الصحافة في كل قطر عربي على حدى؛ وإنشاء معهد إقليمي لتدريب الصحفيين، وتأسيس هيئة لمتابعة التطورات المتعلقة بحرية الصحافة في المنطقة، وتكوين نقابات للصحفيين في البلدان التي لا توجد فيها نقابات من هذا النوع؛ ووضع مبادئ توجيهية لمعاونة الصحفي العربي على فهم حقوقه والتزاماته المهنية.

٧٥- وفي المناقشة العامة التي تلت ذلك، أشار بعض المشاركين الى « رقابة السلام » التي نتجت عن عملية السلام في الشرق الأوسط. وقال أحدهم إن حكومات معينة في العالم العربي تعمد، باسم المصالح السياسية العليا والسيادة الوطنية، الى تقييد حق الصحفيين في نقل الأنباء بحرية وعلى نحو يتلاءم مع الأصول المهنية عن

الأحداث المتصلة بذلك وعن تأثيرها في المجتمع. كما ترفض وسائل الإعلام الأجنبية مقالات تحليلية أعدّها صحفيون عرب عن هذا الموضوع وعن موضوعين محرمين آخرين هما: الإسلام والأوضاع القائمة في العراق.

٧٦- وقال أحد المشاركين إن الصحفيين أنفسهم مسؤولون جزئياً عن الرقابة التي تفرض عليهم، لكونهم لا يستفيدون من الحقوق الممنوحة لهم بمقتضى التشريعات، ولا يكافحون من أجل فرض تطبيقها بصورة ملائمة. وذهب أحد المشاركين مع ذلك الى أن الخوف من النظم القمعية، وعدم وجود حماية قضائية، يدفعان الصحفيين والمحررين الى تطوير رقابة ذاتية. ويشعر هؤلاء الأخيرون باليأس وهم يرون صحفهم تطبع وفيها صفحات بيضاء أو نصوص تختلف عن نصوصهم، كما يحدث غالباً في بلد معين. كذلك تحدث مشاركون آخرون عن ممارسة الرقابة من جانب مؤسسات معينة في المجتمع المدني.

٧٧- وأبدت اقتراحات متعددة بشأن التدابير التي يمكن أن تسهم في تعزيز الأوضاع. وذهب اقتراح منها الى مطالبة اليونسكو بدعوة مختلف البلدان الى وضع تشريعات ليبرالية تضمن حماية الصحفيين؛ وأن يشجع هؤلاء من بعد على معالجة المشكلات الاجتماعية بأسلوب مهني على نحو يعكس تطلعات الشعوب واحتياجاتها. واقترح أحد المتحدثين الرئيسيين إجراء دراسات تقييمية لحالة حرية الصحافة في كل بلد عربي على حدة مع التركيز، بوجه خاص، على جوانب النجاح والفشل فيما يتصل بحرية التعبير، والرقابة والرقابة الذاتية، واستقلال وسائل الإعلام وتعدديتها. وقد ساند المشاركون هذا الاقتراح.

٧٨- وبالنظر الى أن الرقابة الذاتية تنجم عن أنواع مختلفة من الضغوط، فقد اقترح أيضاً تدريب الصحفيين على تناول المعلومات بتفحص وتدقيق، واستحداث تدابير من شأنها تخفيض تكلفة ورق الصحف وما يتصل بذلك من مواد الطباعة. وينبغي علاوة على ذلك مضاعفة إحساس الصحفيين بالاحترام لأنفسهم عن طريق دعم وتحديث المؤسسات الإعلامية.

٧٩- وأبدي أيضاً اقتراح بإنشاء شبكة من المراكز في المنطقة العربية لرصد الاعتداءات على الصحفيين؛ على أن تتكفل نقابات الصحفيين بإدارة هذه المراكز؛ كما ينبغي تكوين هذه النقابات في البلدان التي تخلو منها بالفعل.

٨٠- واتفق بعض المشاركين مع ما قاله السيد بشمى من أن هذه المسائل ينبغي أن تعالج بموضوعية وبأسلوب براغماتي في العالم العربي. ذلك أنه ينبغي المحافظة على الهامش المحدود الذي يمنح للحرية في الآونة الراهنة وتوسيع نطاقه تدريجيا بطريقة خلاقة.

## تدريب المهنيين العاملين في وسائل الإعلام

٨١- نوهت المتحدثة الرئيسية السيدة بتينا بيتزن، ممثلة الاتحاد الدولي للصحفيين، بأهمية التدريب المهني بالنسبة لعملية تعزيز استقلال وتعددية وسائل الإعلام. وركزت في كلمتها على نوعية التدريب المطلوب وأولئك الذين ينبغي أن يكلفوا بتقديمه بالإضافة إلى الذين يتعين إشراكهم في تطوير مشروعات التدريب ومنهاجه.

٨٢- وقالت إنها تعتقد أن من واجب معاهد الصحافة، في كل مكان، أن تعيد النظر في مناهجها بغية تقديم مواد أكثر اتساما بالطابع العملي (بشأن تنمية القدرة على إجراء البحوث، والكتابة، والعثور على المواد الجديدة من مصادرها، الخ) وتدريب قواعد السلوك الصحفي. وينبغي أن تستحدث مشروعات تدريبية متقدمة عن طريق تنظيم دورات أقصر أمداً تسلط فيها الأضواء على مجالات محددة من مجالات الخبرة مثل نقل الأنباء عن المسائل المالية وتقنيات إجراء المقابلات. وتدعو الحاجة إلى تدريب الصحفيين على التكنولوجيات الجديدة، بالإضافة إلى تدريب المسؤولين عن إدارة وسائل الإعلام المستقلة على الشؤون المتعلقة بالتنظيم الإداري.

٨٣- وقالت المتحدثة إن الناشرين يضطلعون بمسؤولية توفير مزيد من التدريب للصحفيين الذين يعملون معهم. ومن الممكن، بالنظر إلى ضالة الموارد، أن يكون الحل في النماذج التعاونية حيث يشترك الناشرون في بلد معين في إنشاء مركز للتدريب المتقدم. كذلك ينبغي أن تخصص الحكومات التمويل الكافي لأقسام

- الصحافة، إلا أنه لا يجوز لها أن تشارك في تطوير المناهج، ولا أن تتدخل في الإدارة الفعلية لهذه الأقسام. وينبغي أن يضطلع العاملون في مجال الإعلام بمسؤولية وضع المناهج؛ ومن الممكن أن تتعاون مجموعات من المدربين والناشرين ورابطات الصحفيين في إعداد مشروعات التدريب.
- ٨٤- واستطردت المتحدثة قائلة إنه ينبغي أن تستحدث، بالتعاون مع اليونسكو وغيرها من المنظمات الدولية، دورات تدريبية خاصة تهدف الى تعزيز استقلال وسائل الإعلام وتعدديتها عن موضوعات مثل إعداد التحقيقات الصحفية وتحري التوازن في تغطية الانتخابات.
- ٨٥- واختتمت المتحدثة كلمتها بقولها إنه ينبغي أن تتاح للصحفيات فرصاً متكافئة للاستفادة من الدورات التدريبية الأولية والمتقدمة بغية تذليل العوائق المتعددة التي تمنعهن من تطوير إمكاناتهن الكاملة في ممارسة المهنة (النماذج النمطية، ظروف العمل، العوائق الاجتماعية والشخصية، الخ). ومن الممكن أن يسترشد في هذا الصدد بخطة عمل تورنتو.
- ٨٦- وأكد المنسق السيد العربي شويخة، أستاذ الصحافة بتونس، بقوة على وجوب استحداث إطار شامل لعمليات التدريب. والأسئلة التي تطرح في هذا الصدد هي: ما هو التدريب الذي ينبغي تقديمه؟ ولأي صحفيين؟ وفي أي ظروف اجتماعية - اقتصادية؟
- ٨٧- وقال هذا المتحدث إنه من المدهش في رأيه أن نلاحظ أن مفهوم إيجاد مناخ مستقل للصحافة بعيداً عن السياسة يوشك أن يكون غير موجود في العالم العربي؛ وأن مفهوم الاستقلال يوشك أن يكون غير موجود أيضاً في برامج تدريب الصحفيين. وقال إنه يتعين على معاهد تدريب الصحفيين أن تعيد النظر في مناهجها، وأن تدخل فيها مزيداً من التدريب في مجال المهارات التقنية والتكنولوجية على أن يكون ذلك بقدر يقل عما يحدث في أوروبا والولايات المتحدة، إذ ينبغي أن تركز الجانب الأكبر من مناهجها على القضايا الاجتماعية - الاقتصادية، وعلى غرس روح الاستقلال الصحفي - وهذا هو الأهم - في عقول صحفيي المستقبل.
- ٨٨- وقد استهل السيد حسن رجب، المحرر بأخبار اليوم بمصر ورئيس كلية الصحافة بالجامعة الأمريكية (القاهرة)، كلمته بتقديم نظرة موجزة عن الأوضاع المتعلقة



باستقلال وسائل الإعلام وتعدديتها في العالم العربي، وعن التدابير التي يمكن للصحفيين اتخاذها لتحسين هذه الأوضاع. وتتضمن هذه جانبا سياسيا، يتمثل في بذل جهود متصلة لتوعية الحكومات بأهمية تحقيق الديمقراطية؛ كما تتضمن جانبا تنظيميا يتمثل في دعم نقابات الصحفيين والتدريب.

٨٩- وفيما يتعلق بالتدريب، حدد المتحدث ثلاثة توجهات رئيسية في هذا المجال هي: ترقية المهارات المهنية عن طريق تنظيم برامج تدريب متقدمة تسهم في غرس الثقة واحترام النفس، وهما صفتان لازمتان للصحفيين العاملين في وسائل الإعلام المستقلة؛ والتدريب على مهارات مختلفة تمكن الصحفيين من تناول المعلومات بطريقة مقبولة من مالكي وسائل الإعلام مع الاحتفاظ بحد أدنى من الاستقلال؛ وتعريف الصحفيين بالتشريعات المعنية كي يتسنى لهم تجنب الملاحقة القانونية.

٩٠- واستطرد المتحدث قائلا إن التدريب الأولي الأساسي هو الدعامة الرئيسية لغرس مفاهيم الاستقلال، والموضوعية، والموثوقية، والدور الاجتماعي لوسائل الإعلام في عقول الصحفيين. وتدعو الحاجة الى توفير تدريب متقدم كي يتسنى للصحفيين مواكبة التطورات التقنية والفكرية الجديدة التي تتصل أكثر من غيرها بالاستقلال والتعددية. وبالنسبة للتدريب التخصصي، ينبغي أن يركز في إطاره على ترقية مستويات الصحفيين التقنية والثقافية وتعزيز مهاراتهم المختلفة بما في ذلك معرفة القانون.

٩١- وقال السيد حسن رجب إن التدريب الجامعي ينبغي أن يكون أكثر عناية بالجوانب العملية كما تدعو الحاجة الى توفير التدريب أثناء العمل. وقال إن من شأن التدريب على المستوى الإقليمي أن يوسع من آفاق الصحفي وأن يتيح له تفهما أفضل للقضايا والتحديات الماثلة في العالم العربي. وفي رأيه أن الجولات الدراسية الدولية التي تنظم بالتعاون مع المنظمات المهنية الأجنبية تعتبر بدورها وسيلة لاطلاع الصحفيين على البيئات الديمقراطية التعددية.

٩٢- وركز السيد علي رحنيمة في كلمته على أهمية تدريب المسؤولين عن الإدارة وتبادل المعلومات بشأن الاستراتيجيات المتعلقة بتطوير ودعم صناعة ورق الصحف والصحف باعتبارها مشروعات قادرة على البقاء. وقد أرسى كلمته على فلسفة الاتحاد الدولي لناشري الصحف الذي يمثلها.

٩٣- وقال إن استقلال الصحف اقتصاديا يعتبر شرطا لازما لحرية الصحافة. وهذا يعني أنه إذا لم تكن الصحف قادرة على مواصلة البقاء من الوجهة الاقتصادية، أو مربحة بعبارة أدق، فلن يكفي أي قدر من حرية التعبير النظرية لتمكينها من أن تلعب دورها الأساسي كحجر زاوية للمجتمع الديمقراطي. وأضاف قائلاً إنه ينبغي أن يكون من الجلي أن حرية الصحافة لا تعني فقط وببساطة السماح لأي إنسان بأن يكتب ما يشاء، بل إنها تعني أيضا وجود إطار اقتصادي يتيح للصحافة فرصة الازدهار على أسس تجارية.

٩٤- ومن أجل ذلك، وفي إطار ضآلة الموارد، تدعو الحاجة الى تنمية القدرات الإدارية والتسويقية التي يتمتع بها مديرو الصحافة المستقلة الوليدة كي تتوافر لمؤسساتهم القدرة على البقاء. وسوف يكون من المفيد أيضا تبادل الخبرات والمعلومات بشأن أحدث الاستراتيجيات والتكنولوجيات الإدارية. ويوفر الاتحاد الدولي لناشري الصحف إطاراً لإجراء مثل هذه المبادلات ولأنشطة التدريب وإسداء المشورة.

٩٥- وأكد السيد علي محبوب أن تدريب الصحفيين ودورات التدريب المتقدمة يشكلان وسيلة رئيسية لتطوير وسائل الإعلام العربية ودعمها. وقال إن تنمية الموارد البشرية، وخاصة عن طريق دورات التدريب المتقدمة والتخصيصية التي تنظمها اتحادات الصحفيين ونقاباتهم، تسهم إسهاماً مباشراً في تعزيز استقلال وسائل الإعلام وتعدديتها. وفي هذا السياق، قال المتحدث الرئيسي إنه يمكن للحلقة أن تضع توصيات توجه الى المنظمات الدولية: لمساندة أنشطة التدريب التي تضطلع بها المنظمات المهنية المتخصصة على المستوى الوطني والإقليمي؛ ودعم مراكز التدريب التقني الإقليمية في المنطقة العربية؛ وإنشاء مركز إقليمي جديد لتدريب الصحفيين؛ ودعوة الحكومات العربية الى الترخيص بتأسيس نقابات للصحفيين في البلدان التي تخلو منها.

٩٦- وفي مستهل المناقشة التي تلت ذلك أشار السيد روبرت برسيل، من موظفي وزارة الخارجية الفرنسية، الى الخبرات التي اكتسبها عبر ثلاثة وثلاثين عاماً كخبير في ميدان التعاون الدولي في مجال تدريب الصحفيين؛ وقال إن الجهود التي تبذل في التدريب، ودعم المؤسسات الصحفية لهذا الغرض، لا تسهم في تعزيز استقلال وسائل الإعلام. ولكن العامل المهم هو الشجاعة الشخصية التي يبديها الصحفيون في مواجهة إساءة استعمال السلطة؛ وهذا شيء لا يعلم في المدارس.

٩٧- والشيء الذي تدعو إليه الحاجة منذ البداية هو إيجاد استراتيجية سليمة للتدريب ترتكز، في رأيه، على ثلاثة مبادئ: العمل مع الشباب، وتزويدهم بتدريب مبدئي في مجال الصحافة؛ والتحقق من أن هذا التدريب المبدئي يستغرق مدة كافية من الزمن، (من عامين إلى ثلاثة أعوام)؛ وإسناد مهمة توفير المدربين اللازمين إلى منظمات إعلامية مهنية. وهذا المبدأ الأخير هو الذي يخدم قضية تعددية وسائل الإعلام واستقلالها، إذ إن هذه المنظمات تكافح أيضاً من أجل عدة مبادئ أخرى تتصل بتلك القضية. وتدعو الاستراتيجية التي قدم هذا المتحدث الرئيسي خطوطها العامة إلى بذل الجهود لإنشاء وتعبئة رابطات ونقابات للصحفيين والمحرفين؛ والاعتراف بالشهادات؛ وتحديد المدربين المهنيين غير الخاضعين لتأثير الحكومات والأيدولوجيات وقواعد السوق.

٩٨- وشدد أحد المشاركين على الأهمية الحيوية لتدريب الصحفيين الذي يعزز صورة المهنة ويدعم استقلال وسائل الإعلام؛ إذ إن تدريب الصحفيين يضاعف من ثقتهم بأنفسهم ويجعلهم من ثم أفضل استعداداً لمقاومة الضغوط. وشدد أيضاً على أهمية تدريب النساء.

٩٩- وفيما يتعلق بمجال التدريب، وافق أحد المشاركين على أنه ينبغي إدخال مزيد من التدريب العملي في المناهج الدراسية العربية الحالية. واقترح اثنان من المشاركين أن يكون ثمة تدريب على ممارسة حرية التعبير، وتدريب في ميدان اقتصاديات وسائل الإعلام، وتدريب يرمي إلى تزويد الصحفيين بالإحساس بالمسؤولية إزاء القراء والمجتمع، نظراً لأن المسؤولية هي وسيلة لحماية حرية التعبير. وشدد أحد المشاركين على ضرورة تغطية القضايا التي تهم البلدان النامية (مثل البيئة ومحو الأمية وما إليهما).

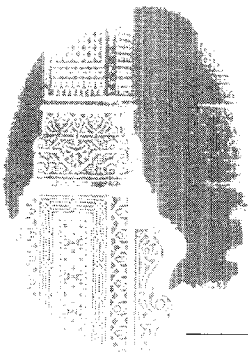
١٠٠- واتفق بوجه عام أنه ينبغي إشراك المنظمات المهنية لوسائل الإعلام في وضع المناهج الدراسية وبرامج التدريب، كما شدد المشاركون على أنه يوجد مدربون مهنيون على الصعيد الوطني في المنطقة العربية.

١٠١- وقال أحد المشاركين إن التدريب على المستوى الإقليمي فعال، لكونه يسمح للصحفيين بتوسيع آفاقهم ونظراتهم، ولكن التدريب على الصعيد الوطني أكثر اتساماً بالطابع العملي، كما يتميز بفعالية التكلفة. وفي معرض الإشارة إلى اقتراح إنشاء مركز إقليمي عربي للتدريب الصحفي، أكد أحد المشاركين أن التدريب ينبغي أن يتم على المستوى الوطني، في إطار بيئة العمل التي سيعمل فيها الصحفي

لاحقا. ودعا في هذا الصدد الى إنشاء مؤسسات تدريبية، في كل من البلاد العربية التي لا توجد بها مثل هذه المؤسسات. أما فيما يتعلق بالمركز الإقليمي المقترح، فقد رأى أنه يمكن أن يضطلع بدور تنسيقي بين مؤسسات التدريب الوطنية.

١٠٢- وأعرب عدد من المشاركين عن أسفهم لأن الدراسات الأساسية التي قدمها الاتحاد الدولي للصحفيين عن وضع وسائل الإعلام في العالم العربي، بما في ذلك مجال التدريب، لم تكن كاملة وتضمنت معلومات غير صحيحة. وأعلن اثنين من المشاركين أن الاتحاد الدولي للصحفيين استخدم المعلومات المتاحة له، التي كثيرا ما تستقى من مصادر متناقضة، وأضاف أحدهم أن هذا يظهر ضرورة أن يعمل الصحفيون العرب في ارتباط وثيق مع المنظمات الدولية. وبالإضافة الى ذلك، فإن هذا يظهر الحاجة الماسة لإجراء دراسات حالات عن وسائل الإعلام العربية

١٠٣- وأعرب مشارك آخر عن أسفه، لأن أحداً لم يشر الى وكالات الأنباء أثناء انعقاد حلقة التدارس. وأكد على أهمية هذه المؤسسات التي تمتلكها الحكومات، داعيا الى تخفيف التحكم الحكومي فيها حتى يمكن تقويتها ودعمها، والى فتح هذه المصادر الإعلامية الهامة أمام الصحافة المستقلة ومن أجل تدريب الموظفين.



## سادسا - الجلسة العامة الخامسة

### اختتام أعمال الحلقة

١٠٤- أعطت الرئيسة الكلمة للمقرر السيد محمد سيد أحمد لعرض مشروع التقرير النهائي على الحلقة. وبعد أن فرغ المقرر من قراءة التقرير قال إن الأمانة سوف تضعه في صيغته النهائية وسوف تصحح ما قد يوجد فيه من أخطاء؛ واعتمد المشاركون التقرير بالاجماع.

١٠٥- وعلى أثر ذلك طلبت الرئيسة من السيد عبد العزيز السقاف أن يقرأ مشروع إعلان صنعاء المقترح الذي أعدته اللجنة الخماسية، التي شكلت في وقت سابق، بمساعدة من قسم الاعلام التابع لمنظمة الأمم المتحدة واليونسكو. وكانت اللجنة مؤلفة من السيد محمد سيد أحمد (مقرراً)؛ والسيد جورج حواتمه (نائب الرئيسة)؛ والسيد بن صالح (نائب الرئيسة)؛ والسيد عبد الله السقاف؛ والسيد ابراهيم بشمي؛ والسيد مصطفى تليلي (عن قسم الاعلام بالأمم المتحدة)؛ والسيد فلاديمير غاي (عن اليونسكو). وأوضح المقرر للمشاركين أن الاعلان هو بيان تألفي يهدف الى تقديم كافة وجهات النظر التي أبدت في حلقة التدارس، دون إغفال لوجهات النظر المعارضة، وإن كان ذلك بطريقة لا تؤدي الى إحداث الخلاف والانقسام. وأعطيت الكلمة بعد ذلك لبعض المشاركين لاقتراح تعديلات معنية توخيا لتعزيز صيغة الاعلان أو لجعلها، في بعض الحالات، مقبولة على نطاق أوسع. ولدى انتهاء هذه المناقشات، اعتمد المشاركون الاعلان بالترحيب العام.

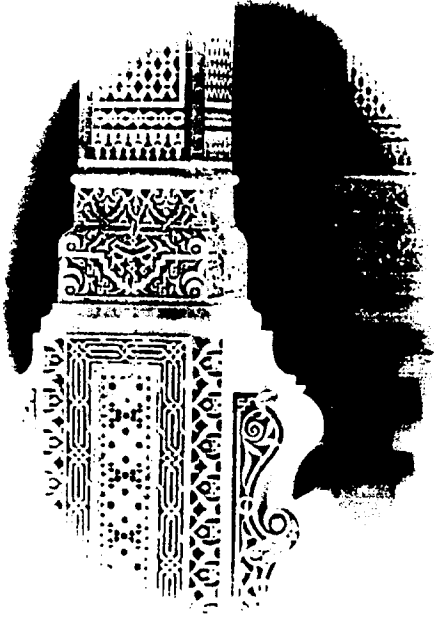
١٠٦- ثم ألقى رئيسة الحلقة السيدة رؤوفة حسن الشرقي كلمة أعربت فيها عن شكرها للمشاركين والمراقبين وللمنظمات الغير حكومية ولكل من أسهم في المداولات وفي إعداد التقرير والاعلان. كما أعربت عن امتنانها لتشريفها بانتخابها لتولي هذا المنصب المسؤول الهام ضمن سلسلة حلقات التدارس بشأن تعزيز استقلال وتعددية وسائل الاعلام؛ وقالت إنها تأمل في أن تحقق نساء أخريات مثل ما حققته هي بل وأكثر منه.

## الجلسة العامة الخامسة

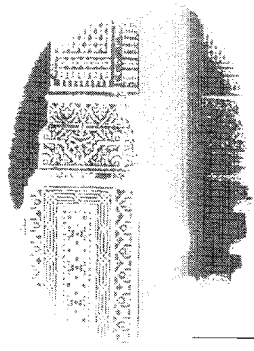
١٠٧- وتحدث بعد ذلك وزير الاعلام معالي السيد عبد الرحمن الكوا فأوضح أن الدستور اليمني يضمن صراحة حرية الفكر والتعبير والصحافة والحق في النشر. وأكد أن سياسة بلاده الأساسية تقوم على تعزيز الحوار السلمي بين الصحافة والحكومة؛ وحث على توفير التدريب المهني للصحفيين والعاملين في وسائل الاعلام. وقال «إن الحرية شيء أساسي، ونحن لا نستطيع أن نسمح بأي تعريف لحقوق الانسان يتعارض مع الله والحرية والسلام».

١٠٨- ثم أعطت الرئيسة الكلمة للسيد محمد بن صالح الذي تحدث باسم الصحفيين والمشاركين في حلقة التدارس. وقد أعرب السيد بن صلاح عن امتنانه لما أبدته الحلقة من تضامن مع الصحفيين التونسيين ومن مساندة لموقفهم. وأبلغ الاجتماع بأنه على الرغم مما يواجهه الصحفيون التونسيون من صعوبات فإنهم يحرزون تقدماً صوب في تحقيق الحرية الكاملة للصحافة والعمليات الديمقراطية. وتوجه بالشكر الى الأمم المتحدة واليونسكو لتنظيم هذه الحلقة التي جمعت بين الصحفيين العرب لمناقشة القضايا المتعلقة بحرية الصحافة وبكيفية تعزيز استقلال وتعددية وسائل الاعلام.

١٠٩- واختتاماً لأعمال الحلقة، أعطت الرئيسة الكلمة للسيد توربن كروغ، رئيس البرنامج الدولي لتنمية الاتصال؛ فأعرب عن ارتياحه للمناقشات ولعرض الحالة الحقيقية للصحافة في المنطقة العربية. وحث السيد كروغ المشاركين على أن يضعوا نصب أعينهم أيضاً دور الهيئات العامة للإذاعة والتلفزيون باعتبارها الأداة الرئيسية لضمان الاستقلال التحريري وتزويد الجمهور بمعلومات شاملة؛ ومن شأن هذا أن يدعم أيضاً الإطار العام لحق المواطن في الحصول على المعلومات. وأعرب السيد كروغ، باسم قسم الاعلام بالأمم المتحدة وباسم اليونسكو، عن امتنانه لكل الذين أسهموا في التحضير للحلقة وفي تنظيمها وعقدتها، ولاسيما اللجنة الوطنية لليونسكو في اليمن وموظفي القطر المضيف.



# تقارير أفرقة العمل



## تقرير فريق العمل الأول

# المرأة ووسائل الاعلام في الدول العربية

بعد أن قدم السيد أبو عياش رئيس الفريق عرضاً موجزاً لموضوع دور المرأة وصورتها في العالم العربي، ناقش المشاركون الموضوعات التالية:

١- وجوب التركيز على محو أمية نساء الريف ومشاركة المرأة في الأعمال الزراعية والتدريس وفي كافة مجالات الأنشطة. ومن الضروري إذن التشديد على أهمية محو الأمية الوظيفي بالنسبة للنساء، وتوظيف وسائل الاعلام لتوعيتهن بأهمية دورهن في المجتمع. وينبغي أن توفر لهن فرص التدريب بغية زيادة مشاركتهن في مختلف الأنشطة لأن المرأة هي نصف المجتمع.

٢- إيقاف الصور النمطية التقليدية التي توصف بها المرأة والتي تقصر دورها على الأنشطة الهامشية في البرامج السمعية البصرية العربية عن النساء. وينبغي أن تدعم الجهود التي ترمي الى تصحيح الصور الخاطئة عن النساء لمواجهة الصور التي تتأتى عن طريق التربية الاجتماعية من خلال وسائل الاعلام التي تسند الأدوار في «الأفضل» للرجال دائماً مع تهميش أدوار النساء.

٣- ينبغي اتخاذ التدابير اللازمة لتوعية القطاعات المحرومة في المجتمع كي تكف عن تقليص دور المرأة وحرمانها من حقها في التعليم العالي؛ كما ينبغي توفير الفرص في الصحافة العربية لتوسيع دور النساء كصحفيات وتيسير ترقيةهن الى المناصب الادارية العليا.



## تقرير فريق العمل الاول

- ٤- ضرورة تشجيع النساء على الحصول على حقوقهن بالكامل كي يتسنى لهن الدفاع عنها.
- ٥- تشجيع النساء على تحقيق جميع تطلعاتهن بنفس العزيمة التي يتحلى بها الرجال دون التخلي عن دورهن الطبيعي في إنجاب الأطفال وتربيتهم.

## التوصيات

- ١- ضرورة عقد حلقة تدارس في المنطقة العربية تحت رعاية اليونسكو والمنظمات العربية الإقليمية المختصة لدراسة حالة المرأة والإعلام في العالم العربي.
- ٢- في إطار السعي الى إزالة كافة أشكال التمييز بين الرجل والمرأة انطلاقاً من مبدأ المساواة بين الجنسين في مختلف مجالات الحياة، ينبغي إجراء دراسة عن هذا الموضوع بتمويل من اليونسكو والمنظمات العربية المختصة.
- ٣- إعداد وبدء مشروعات لتوفير مزيد من التدريب للنساء في مجال الاعلام والاتصال.
- ٤- دعوة وسائل الإعلام العربية الى العمل على تحسين صورة المرأة خاصة في البرامج التلفزيونية دون استغلالها كسلعة تجارية دعائية.
- ٥- تشجيع الصحافة النسائية والصحافة عامة على الاعراب عن آراء المرأة في المجتمع.

## أعضاء فريق العمل

- ١- الأستاذ رضوان أبو عياش، (الرئيس)
- ٢- د. عبد الله الكحلاوي، (المقرر)
- ٣- د. خالد المبارك مصطفى
- ٤- ناديا ابراهيم حنوالبيت
- ٥- رشيدة القبلي
- ٦- عبد الاله المروني
- ٧- خالد القباطي
- ٨- محمد حسن البرعي
- ٩- د. محمد علي ناصر
- ١٠- مصطفى الفقير
- ١١- محمد العربي شويخه
- ١٢- د. عماد زكي

## متابعة التطورات المتعلقة بحرية الصحافة

### التشريعات

- بذل الجهود من أجل إلغاء النصوص القانونية التي تحد من حرية الصحافة؛ مثل الحصول على ترخيص مسبق قبل إصدار الصحف أو قبل نشر أنواع معينة من المعلومات، وتعديل قوانين الصحف وقوانين العقوبات التي تتضمن جزاءات قاسية بشأن المخالفات الصحفية، وإلغاء أي احتكار للتوزيع وإيداع ضمان مالي قبل نشر صحيفة.
- وضع الخطوط التوجيهية بشأن معايير سلوك الصحفيين هي مسؤولية المهنيين العاملين في وسائل الاعلام؛ وينبغي أن يتكفل هؤلاء المهنيون بإعدادها وتنفيذها.
- تنظيم الرابطات المهنية للدفاع عن حرية التعبير.
- إعادة النظر في النصوص القانونية لتخفيف القيود الإدارية في مجال العلاقات بين الصحافة والحكومة.
- تحرير مؤسسات الطباعة من القيود الإدارية، وخاصة فيما يتعلق بالترخيص المسبق.
- تحرير وسائل الإعلام العامة من قبضة الحزب السياسي الحاكم. وينبغي تحويل وسائل الإعلام العامة الى منظمات وطنية خاصة تحت إدارة مجلس وطني يتم اختيار أعضائه بالانتخاب.

## المرافق والموارد البشرية

- إنشاء تعاونيات، على الصعيدين الوطني والإقليمي، للحصول على ورق الطباعة والمعدات التقنية.
- مساندة تدريب الصحفيين وتعليمهم بصورة مستمرة، عن طريق إنشاء مركز للدول العربية.

## التمويل

- تنمية مساعدة الدول للمؤسسات الصحفية عن طريق الإعانات، ولكن أيضا عن طريق تخفيض أو إلغاء ضرائب معينة: مثل رسوم الجمارك، وخدمات البريد، والنقل العام.. وما الى ذلك.
- تأمين المساواة في الانتفاع بالإعلانات التجارية وخاصة الإعلانات العامة، مثل الإعلانات القضائية.
- إنشاء صندوق لمساعدة الصحف التي تواجه صعوبات اقتصادية.

## النظم الأساسية للصحف

- تحسين وتطوير القواعد المتعلقة بإنشاء وتمويل الصحف من أجل دعم التعددية والمؤسسات الخاصة.
- النظر في تأثير الاتفاقات التجارية للغات بشأن المشاركة الأجنبية، وخاصة من جانب المنظمات المتعددة الجنسية، على تكوين المؤسسات الصحفية الوطنية ولاسيما فيما يتعلق بالاستثمار المالي.

## حرية تداول المعلومات

- تحديد الطرق والسبل التي يمكن من خلالها إنشاء بنوك للمعلومات وتنظيمها وتشغيلها على الصعيدين الوطني والإقليمي.
- إلغاء كافة التشريعات التي تحد من حرية تداول المعلومات.

## حماية الصحفيين

- إنشاء لجان للدفاع القانوني عن الصحفيين، ولتأمين المساعدة لأسرهم.
- ممارسة الضغط لتخفيف العقوبات القاسية للمخالفات الصحفية.

## النشر

- اتخاذ التدابير لتشجيع إنشاء مؤسسات (خاصة أو مشتركة في لخاصة/ عامة لالا) لتقليل الاحتكارات.

## التوزيع

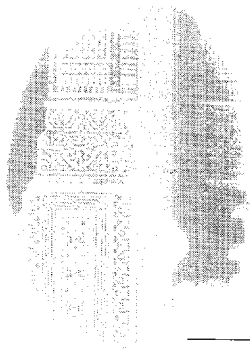
- اتخاذ التدابير لتشجيع إنشاء تعاونيات لتوزيع الصحف المستقلة، وذلك بالتعاون مع اليونسكو.

## المتابعة

- إنشاء نظام للاتصال والرقابة لتنفيذ التدابير التي عرضت في هذه الحلقة ووضع جدول زمني للأهداف التي ينبغي تحقيقها

## أعضاء فريق العمل

- |                       |                                 |
|-----------------------|---------------------------------|
| ٢٨ - ابراهيم أحمد     | ١ - رؤوفة حسن الشرقي، (الرئيسة) |
| ٢٩ - عمر غريدون       | ٢ - محمد شريف                   |
| ٣٠ - ابراهيم بشمي     | ٣ - كارلوس أرنالدو، (المقرر)    |
| ٣١ - كميل منسي        | ٤ - محمد محمد خير               |
| ٣٢ - سعد صلاح خالص    | ٥ - عباس غالب                   |
| ٣٣ - عيسى غريب        | ٦ - عبد السلام الردام           |
| ٣٤ - بونيزة محمد      | ٧ - علي ناجي غالب               |
| ٣٥ - باه ولد سالك     | ٨ - عبد السلام الأثوامي         |
| ٣٦ - أحمد الأحصب      | ٩ - محمد علي سعد                |
| ٣٧ - سعاد رامي        | ١٠ - عبده محمد الجندي           |
| ٣٨ - محمد عبد الملك   | ١١ - مجدي حسين                  |
| ٣٩ - ضاهر أحمد فرح    | ١٢ - عبد الوهاب الروحاني        |
| ٤٠ - جمال محمد        | ١٣ - علي ابراهيم السيد          |
| ٤١ - أحمد كمال الدين  | ١٤ - جون هـ. شميت               |
| ٤٢ - محمد الحرازي     | ١٥ - رياض بن فاضل               |
| ٤٣ - روبرت بيرسيل     | ١٦ - احمد صوفي                  |
| ٤٤ - محمد صلاح ثابت   | ١٧ - نور الدين بوطار            |
| ٤٥ - حسن رجب          | ١٨ - لميس أندوني                |
| ٤٦ - عبيد سلطان       | ١٩ - العربي شويخة               |
| ٤٧ - محمد سيد أحمد    | ٢٠ - خالد المبارك               |
| ٤٨ - رياض عبد الوضاح  | ٢١ - مالتي جلال                 |
| ٤٩ - احمد باسوندا     | ٢٢ - محمد المقراني              |
| ٥٠ - صوفي ك. لي       | ٢٣ - رونالد كوفن                |
| ٥١ - هشام باشراحيل    | ٢٤ - السيد خابيت                |
| ٥٢ - محمد البرعي      | ٢٥ - أحمد ناجي أحمد             |
| ٥٣ - عبد الرحمن خبارا | ٢٦ - سيد السولامي               |
| ٥٤ - محمد حسن البوري  | ٢٧ - سعاد لونس                  |



## تقرير فريق العمل الثالث

### تقرير لجنة المنظمات المهنية

اجتمعت هذه اللجنة برئاسة السيد محمد عبد الحميد عبد الرحمن. وبعد أن عرض الرئيس في عبارات وجيزة موضوع « المنظمات المهنية » تقدم المشاركون باقتراح التوصيات التالية:

- ١- ينبغي ايلاء الاهتمام لمنظمات الصحفيين المهنية بوصفها الأداة الحيوية لحماية حقوق الصحفيين؛ كما ينبغي أن تبذل الجهود لكفالة استقلال المنظمات المهنية بازاء الحكومات. ومن الواجب دعم العلاقات المتبادلة بين الرابطات الصحفية.
- ٢- ينبغي استصدار قوانين لضمان حرية الصحفيين في الاجتماع وفي تنظيم أنفسهم. كما ينبغي أن تنص القوانين على توفير الاعتمادات اللازمة لذلك من ميزانية الدولة.
- ٣- يقترح إنشاء جهاز خاص لمراقبة ورصد حرية الصحافة.
- ٤- ينبغي أن تتعاون المنظمات المعنية بحقوق الانسان مع رابطات الصحفيين فيما يلي:
  - ينبغي أن تحرص نقابات الصحفيين على ضمان التزام أعضائها بالأخلاقيات المهنية؛
  - ينبغي للمنظمات المهنية أن تحرص على ايجاد ادارة تتصف بالكفاءة لشؤون العاملين كي يتفرغ هؤلاء لتأدية مهامهم؛
  - ينبغي أن يتمتع العاملون بالاستقلال الذاتي والكفاية المهنية والدعم المالي ضمانا لاستقلالهم وكي يتسنى لهم الابتعاد عن المعترك السياسي؛ باعتبارهم ممثلين للمهنة ولمن يعملون فيها بغض النظر عن أفكارهم؛

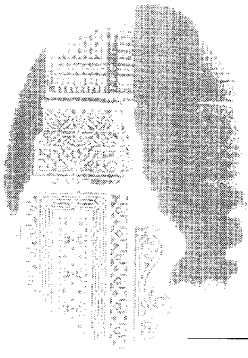
### تقرير فريق العمل الثالث

- ينبغي للمنظمات الدولية واليونسكو والسلطات الوطنية أن تقدم دعماً مالياً للأنشطة التي ترمي إلى تطوير الرابطة ومساندة عملها؛ لما في ذلك من مساعدة على ضمان الاستقلال المالي والإداري للرابطة المهنية؛
- تناط أهمية خاصة بدعم رابطة الصحفيين، من حيث تنظيمها وأنشطتها، في البلدان التي تمر حالياً بظروف قاسية وغير إنسانية؛
- ينبغي اتخاذ التدابير اللازمة لتجنب تدخل الدولة في أعمال الرابطة سواء أكان ذلك عن طريق السلطة الإدارية أو بموجب الاتفاق الخاص بالترخيص بتشغيل الرابطة، أو عن طريق تقاسم الدولة والرابطة مهمة الإشراف المالي والإداري؛ وينبغي مع ذلك استصدار قانون خاص لتنظيم رابطة الصحفيين المهنية؛
- يتعين كذلك حماية الصحفيين عن طريق لجنة اتصال تتكفل الحلقة الدراسية بانتخابها، وتتولى رصد انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم تقرير شهري وسنوي عن ذلك إلى المنظمات الدولية والوطنية للصحفيين واليونسكو؛ كي تسهم في الحد من هذه الانتهاكات ووقفها؛
- ينبغي أن تكون المنظمات الدولية محايدة، وأن تتجنب التورط في الهيمنة السياسية للدول عندما يتعلق الأمر بالشعب؛
- ينبغي مطالبة الدول العربية ومن يعينهم الأمر بالترخيص بتأسيس رابطة للصحفيين؛
- ينبغي أن تبذل الجهود لتنشيط اتحادات الصحفيين العرب عن طريق إنشاء لجنة الاتصال التي ستنتخب هذه الحلقة أعضائها.

## أعضاء فريق العمل

- ١ - الأستاذ محمد عبد الحميد عبد الرحمن (الرئيس)
- ٢ - السيد عبد الله الكحلأوي، (المقرر)
- ٣ - السيد أحمد ناجي أحمد، (المقرر المساعد)
- ٤ - السيد أحمد علي الأحصب
- ٥ - السيد علي أحمد محمد الديلمي
- ٦ - السيد نجيب عبد الله غلاب
- ٧ - السيد محمد حسن البرعي
- ٨ - السيد سعد صلاح خالص
- ٩ - السيد محمد بن صالح
- ١٠ - السيد سلطان المقرمي
- ١١ - السيد سليمان القضاة
- ١٢ - السيدة لميس اندوني
- ١٣ - السيد محمد الباري
- ١٤ - السيدة رؤوفة حسن
- ١٥ - السيد محمد صالح ثابت
- ١٦ - السيد رائد عبد الواحد أحمد صالح
- ١٧ - السيد افتر جدرن
- ١٨ - السيد عبد المؤمن الحزبي
- ١٩ - السيد مساعد الوثاقي
- ٢٠ - السيد جار الله علي محمد
- ٢١ - السيد عبد الاله المروني
- ٢٢ - السيد خالد القياطي





## تقرير فريق العمل الرابع

### دعم التدريب المهني

- ١- بالنظر الى السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي المتغير للصحافة في المنطقة العربية، والبيئة المضطربة التي كثيرا ما يمارس الصحفي النزيه عمله فيها، والحاجة الى إيجاد توازن بين المعرفة النظرية والثراء الثقافي من جهة، والدراية التقنية والمهارات الصحفية من جهة أخرى، ينبغي إنعام النظر لتحديد نوع الصحفي الذي يتلقى التدريب ونوع الدور الذي يناط به في المجتمع العربي.
- ٢- ولهذه الغاية، ينبغي تنظيم حلقة عمل بالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية لبحث هذه القضايا ونشر خلاصة وافية لوجهات النظر التي يسترشد بها في إنشاء مراكز للتدريب والتعليم في المنطقة، وخاصة من أجل تدريب المدربين. ويمكن استخلاص دروس قيّمة كثيرة من مؤسسات الاتصال في أوروبا والمنطقة العربية.
- ٣- وينبغي إيلاء الأولوية لتخطيط وإنشاء مركز عربي للصحافة؛ ولا تقتصر مهمة هذا المركز على إعداد صحفيي المستقبل لتكنولوجيا الاتصال الجديدة وحسب، فمن واجبه أن يُعنى أيضا بتعليم الصحافة على أرض الواقع في أوضاع قد تسودها حتى الآن معدلات الأمية المرتفعة والمستوى الإنمائي المحدود، وحيث لا تزال الحاجة تدعو الى إنشاء ودعم وسائل إعلامية مستقلة وتعددية؛ وحيث لا يزال الصحفيون المهنيون يواجهون في بلدان معينة ظروف عمل صعبة وأوضاعا أمنية سيئة. وقد ذهب بعض الأعضاء مع ذلك الى أن هناك بلدانا في المنطقة غير مستعدة حتى الآن لمساندة مركز اقليمي من هذا القبيل، وان الاقتراح الخاص بإنشاء هذا المركز ينبغي أن يدرس بعناية قبل اتخاذ إجراء في هذا الاتجاه بالنظر الى الظروف الصعبة التي تعاني منها بلدان معينة.
- ٤- وينبغي للمشروعات الإنمائية والتدريبية أن تراعي أيضا احتياجات كثير من مراكز التدريب والتعليم في المنطقة العربية من البنى الأساسية، وأن تسعى الى توفير

الوسائل للحصول على المعدات والتسهيلات التقنية لتأمين تدريب الصحفيين يشمل مختلف الجوانب التقنية لعملهم المهني.

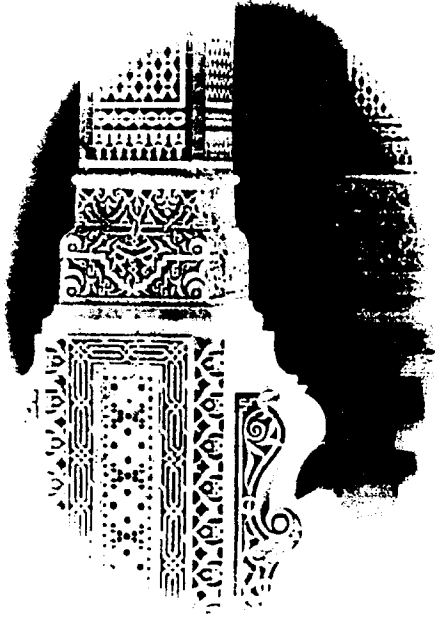
٥- وينبغي للصحفيين وخبراء الاتصال العرب، أن يعكفوا على دراسة احتياجات الاتصال والصحافة، وإعداد مشروعات وتحديد أولوياتها من أجل تنمية الاتصال والتدريب، وبذلك يسهمون في إعداد أساس متين لاجتماع خبراء البرنامج الدولي لتنمية الاتصال في المنطقة العربية عام ١٩٩٧.

٦- وبالنظر الى أن الشباب الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة، يشكلون أكثر من نصف السكان في العالم العربي، فلا مناص من تنشيط الجهود لزيادة تدريب الصحفيين في مجال قضايا الأطفال والشباب. وينبغي للتدريب أن يراعي أيضا البيئة الاجتماعية والثقافية والتربوية التي يتعين على الصحفي أن يتعامل معها.

٧- وينبغي إيلاء الأولوية في التدريب للنساء العاملات في مجال الإعلام.

## أعضاء فريق العمل

- |                                   |                                  |
|-----------------------------------|----------------------------------|
| ١٠- السيد فرنسوا بتيدمانج         | ١- السيد حسن رجب (الرئيس)        |
| ١١- السيد محمد العربي شويخه       | ٢- السيد كارلوس أرنالدو (المقرر) |
| ١٢- السيد محمد علي السقاف         | ٣- السيد جون هـ. شميت            |
| ١٣- السيد شاندر م. راي            | ٤- السيد علي خيلا                |
| ١٤- السيد نجيب الجاجر             | ٥- السيدة نهال سنغ               |
| ١٥- السيدة رشيدة الكيلي           | ٦- السيد خالد المبارك            |
| ١٦- السيدة بيتينا بيترز           | ٧- السيد محمد علي ناصر           |
| ١٧- السيد عماد زكي                | ٨- السيد محمد علي حمدي           |
| ١٨- السيد محمد عبد الرحمن المقرمي | ٩- السيد ضاهر أحمد فرح           |



اعلان صنعاء

بشأن

تعزير استقلال وتعددية  
وسائل الإعلام العربية

نحن المشاركين في حلقة التدارس بشأن تعزيز استقلال وتعددية وسائل الإعلام العربية التي عقدت في صنعاء باليمن في الفترة من ٧ الى ١١ يناير/كانون الثاني ١٩٩٦، بالاشتراك بين منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)،

إذ نضع نصب أعيننا المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على أن « لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقييد بالحدود الجغرافية »،

ونذكر بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٩ (د-١) المؤرخ ١٤ ديسمبر/كانون الأول ١٩٤٦ والذي ينص على أن حرية المعلومات حق أساسي من حقوق الإنسان، وبالقرار ٧٦/٤٥ « ألف » المؤرخ ١١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٠ بشأن الإعلام في خدمة البشرية ،

ونذكر بالقرار ١٠٤ الذي اعتمده المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في دورته الخامسة والعشرين عام ١٩٨٩ والذي يركز على تعزيز « حرية تداول الأفكار عن طريق الكلمة والصورة على الصعيدين الدولي والوطني »،

ونذكر أيضا بالقرار ٣.٤ الذي اعتمده المؤتمر العام لليونسكو في دورته السادسة والعشرين والذي « يسلم بأن الصحافة الحرة والمتعددة والمستقلة عنصر أساسي في كل مجتمع ديمقراطي » ويدعو المدير العام الى « أن يوسع نطاق التدابير المتخذة لتشمل مناطق العالم الأخرى .... لتشجيع حرية الصحافة وتعزيز استقلال وسائل الإعلام وتعدديتها » ،

ونذكر أيضا بالقرار الذي اعتمده الجمعية العامة بتاريخ ٢٠ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٣ بشأن إعلان الثالث من مايو/أيار يوما عالميا لحرية الصحافة ،

نسجل بارتياح القرار ٦.٤ الذي اعتمده المؤتمر العام لليونسكو في دورته الثامنة والعشرين (١٩٩٥) والذي أكد « الأهمية الكبرى » للإعلانات التي اعتمدها المشاركون في حلقات التدارس التي انعقدت في ويندهوك، ناميبيا، (٢٩ ابريل/نيسان - ٣ مايو/أيار ١٩٩١)، وفي ألما آتا، قازاقستان (٥-٩ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٢)، وفي سانتياغو، شيلي، (٢ - ٦ مايو/أيار ١٩٩٤)، والذي تبني تلك الاعلانات. وفي القرار ذاته أعرب المؤتمر العام عن اقتناعه بأن « حلقة التدارس الإقليمية المشتركة بين الأمم المتحدة واليونسكو بشأن تعزيز استقلال وتعددية وسائل الإعلام العربية، المزمع عقدها في صنعاء، اليمن، في أوائل ١٩٩٦، سوف تسهم في تهيئة الظروف التي تمكن وسائل الإعلام التعددية من التطور والمشاركة الفعالة في عمليات تحقيق الديمقراطية والتنمية في المنطقة العربية »،

ونشدد على الدور المتنامي لبرنامج اليونسكو الدولي لتنمية الإتصال (بدتا)، الذي قرر مجلسه الدولي الحكومي في دورة فبراير/شباط ١٩٩٢، إيلاء الأولوية للمشروعات الرامية الى دعم وسائل الإعلام المستقلة والتعددية،

نلاحظ الحاجة الماسة لتمكين المرأة من التعبير الحر واتخاذ القرار في مجال وسائل الإعلام، ونسجل ما ينطوي عليه ذلك من أهمية،

وننوه بالبيانات التي ألقاها مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للإعلام نيابة عن الأمين العام، ومساعد المدير العام لليونسكو للإتصال والمعلومات والمعلوماتية نيابة عن المدير العام، في افتتاح حلقة التدارس، ونعرب عن خالص تقديرنا للأمم المتحدة واليونسكو لتنظيم حلقة التدارس هذه،

ونعرب أيضا عن تقديرنا الصادق للهيئات والمنظمات والوكالات والمؤسسات الحكومية الدولية والحكومية وغير الحكومية التي أسهمت في جهود الأمم المتحدة واليونسكو لتنظيم الحلقة،

ونعرب عن امتناننا للحكومة الجمهورية اليمنية وشعبها وهيئاتها الإعلامية وصحفييها للضيافة الكريمة التي ساعدت على نجاح الحلقة،



نعرب عن تأييدنا الكامل للمبادئ الواردة في إعلان ويندهوك، ونبهنا  
أهميتها القصوى من أجل تعزيز وسائل الإعلام المستقلة والتعددية، سواء أكانت  
مكتوبة أو مذاعة في مناطق العالم أجمع، ونبهنا بالسعي من أجل التطبيق العملي  
لمبادئ التي نص عليها هذا الإعلان،

ونرحب بالاتجاه العالمي نحو الديمقراطية وحرية التعبير وحرية  
الصحافة، ونبهنا بما بذلته بعض البلدان العربية من جهود في هذا الاتجاه، ونحث  
البلدان العربية كافة على أن تشارك في هذه العملية التاريخية؛

ونعرب عن افتناعنا بأن ظهور تكنولوجيات المعلومات والاتصال  
الجديدة إنما يسهم في التعاون الحقيقي والتنمية والديمقراطية والسلام، ونذكر أن  
هذه التكنولوجيات يمكن أن تستخدم مع ذلك للتلاعب بالرأي العام. ونلاحظ أن  
حكومات بعض البلدان تستغل ما قد تنطوي عليه هذه التكنولوجيات من مخاطر  
كذريعة للحد من حرية الصحافة،

ونشجب استمرار تعرض بعض الصحفيين والمحررين والناشرين  
والمشتغلين بالإعلام في العالم العربي للمضايقات والإعتداء الجسدي والتهديدات  
والتوقيف والاعتقال والتعذيب والاختطاف والنفي والقتل، وما يتعرضون له من  
ضغوط اقتصادية وسياسية بما في ذلك الفصل والرقابة وفرض القيود على  
الانتقال وسحب جوازات السفر ورفض منح التأشيرات. وبالإضافة إلى القيود على  
حرية تداول الأنباء والمعلومات، وعلى توزيع الدوريات داخل البلدان وعبر الحدود  
الوطنية، تعاني وسائل الإعلام أيضا من العراقيل التي تحد من استخدام ورق  
الصحف وغير ذلك من المعدات والمواد المهنية، كما أن نظم التراخيص وإساءة  
استخدام الضوابط تقلل من فرص النشر أو الإذاعة؛

ونعرب عن افتناعنا بأن توقيف الصحفيين واعتقالهم بسبب أنشطتهم  
المهنية يشكل انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان، ونحث الحكومات العربية التي ألقت  
بصحفيين في السجون لهذه الأسباب على أن تطلق سراحهم فورا وبلا قيد أو شرط.  
وينبغي أن يسمح للصحفيين الذين أُجبروا على مغادرة بلادهم بالعودة إليها

واستئناف أنشطتهم المهنية، كما ينبغي أن يسمح للذين فصلوا تعسفياً بالعودة الى وظائفهم.

## نعلم ما يلي:

ينبغي أن تقوم الدول العربية بتوفير الضمانات الدستورية والقانونية لحرية التعبير وحرية الصحافة، ودعم هذه الضمانات في حالة وجودها، وأن تلغي القوانين والإجراءات الرامية الى تقييد حرية الصحافة. وإن نزوع الحكومات الى وضع « خطوط حمراء » خارج نطاق القانون ينطوي على تقييد لهذه الحريات، ويعتبر أمراً غير مقبول؛

أن إنشاء رابطات أو نقابات أو اتحادات للصحفيين، ورابطات للمحررين والناشرين، تتمتع بالاستقلال الحقيقي وتتمتع بالطابع التمثيلي، لهي مسألة جديرة بالأولوية في البلدان العربية التي لا توجد فيها مثل هذه الهيئات. وينبغي إلغاء أية عقبات قانونية أو ادارية تحول دون إنشاء منظمات مستقلة للصحفيين، كما يجب وضع قوانين تنظم علاقات العمل، حسب الاقتضاء ووفق المعايير الدولية؛

أن الممارسة الصحفية السليمة هي أفضل ضمانة ضد القيود التي تفرضها الحكومات وضد الضغوط التي تمارسها مجموعات المصالح الخاصة،

وأن وضع مبادئ توجيهية للمعايير الصحفية إنما يرجع الى العاملين في مجال الإعلام، وأي محاولة لوضع معايير ومبادئ توجيهية ينبغي أن تنبع من الصحفيين أنفسهم، كما يتعين إدخال المنازعات التي تكون وسائل الإعلام و/أو الصحفيين أثناء ممارستهم لمهنتهم طرفاً فيها، من اختصاص المحاكم التي ينبغي أن تنظر فيها وفقاً للقوانين والإجراءات المدنية لا الجنائية؛

ينبغي تشجيع الصحفيين على إنشاء مؤسسات صحفية مستقلة،

يمتلكها ويديرها ويمولها الصحفيون أنفسهم، ويمكن أن تقدم اليها هبات معروفة المصدر، عند الاقتضاء، شريطة أن لا يتدخل الممولون في سياسة التحرير؛

ينبغي أن تستهدف المساعدات الدولية التي تقدم في الدول العربية، تطوير وسائل الإعلام المكتوبة والالكترونية المستقلة عن الحكومات، وذلك من أجل تحرير والتعبير، واستقلالية الصحافة؛

ينبغي أن تمنح لهيئات الإذاعة والتلفزيون التي تمتلكها الدولة نظم قانونية أساسية تكفل لها الاستقلال الصحفي والتحريري بوصفها مؤسسات إعلامية عامة مفتوحة. وينبغي أيضا تشجيع إنشاء وكالات أنباء مستقلة، وتشجيع الملكية الخاصة و/أو الجماعية لوسائل الإعلام السمعية البصرية، على أن يشمل ذلك المناطق الريفية أيضا.

ينبغي للحكومات العربية أن تتعاون مع الأمم المتحدة واليونسكو ومع الوكالات والمنظمات الإنمائية الحكومية وغير الحكومية ومع الرابطات المهنية الأخرى من أجل ما يلي:

(١) إصدار قوانين جديدة و/أو إعادة النظر في القوانين الحالية بغية تطبيق الحقوق المتعلقة بحرية التعبير وحرية الصحافة، والانتفاع بالمعلومات طبقا للقانون؛ وإلغاء احتكار الأنباء والإعلانات؛ والتوقف عن ممارسة كافة أشكال التمييز الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي سواء في مجال الإذاعة وتخصيص الترددات أو الطباعة أو توزيع الصحف أو المجلات أو في إنتاج ورق الصحف وتوزيعه؛ وإزالة كافة العقبات التي تحول دون إصدار مطبوعات جديدة، وإلغاء الضرائب المشوبة بالتمييز؛

(٢) اتخاذ التدابير اللازمة لإزالة الحواجز الاقتصادية التي تعترض فتح منافذ جديدة لوسائل الإعلام، بما في ذلك الضرائب والرسوم والحصص التي تقيد استيراد مواد معينة مثل ورق الصحف ومعدات الطباعة وصف الحروف وآلات معالجة النصوص ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية، وكذلك إلغاء الضرائب المفروضة على بيع الصحف وغيرها من الإجراءات التي تحول دون انتفاع الجمهور بوسائل الإعلام؛



(٣) تحسين تدريب الصحفيين والمديرين وغيرهم من العاملين في مجال الإعلام وتوسيع نطاقه، بغية الارتقاء بمستوياتهم المهنية، على أن يتم ذلك أيضا عن طريق إنشاء مراكز جديدة للتدريب في البلدان التي لا توجد بها مثل هذه المراكز، بما في ذلك اليمن.

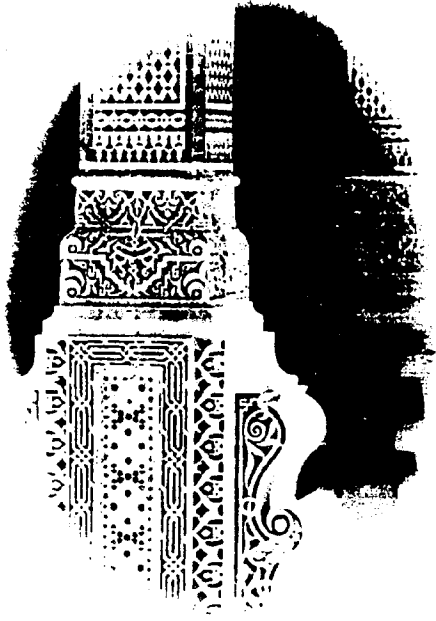
نتعهد بالسعي من أجل الحصول على دعم المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية المعنية بحرية الصحافة، والمنظمات المهنية غير الحكومية المعنية بوسائل الإعلام من أجل إنشاء شبكات وطنية وإقليمية، تستهدف رصد انتهاكات حرية التعبير والتصدي لهذه الانتهاكات، وإنشاء بنوك للمعلومات، وتقديم المشورة والمساعدة التقنية في مجال الحوسبة الالكترونية والتكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال، على أن يكون مفهوما أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبرنامج الدولي لتنمية الاتصال وغيرهما من

الشركاء في عمليات التنمية سيعتبرون هذه الاحتياجات مسألة ذات أولوية كبرى؛

نطلب من اللجان الوطنية لليونسكو في البلاد العربية المساعدة في تنظيم اجتماعات وطنية وإقليمية لدعم حرية الصحافة، وتشجيع إنشاء مؤسسات إعلامية مستقلة.

ومن واجب المجتمع الدولي أن يسهم في تحقيق هذا الإعلان وتنفيذه.

وينبغي أن يتكفل الأمين العام للأمم المتحدة بعرض هذا الإعلان على الجمعية العامة، وأن يتولى المدير العام لليونسكو تقديمه الى المؤتمر العام للمنظمة، لمتابعته وتنفيذه.



## الملاحق

## برنامج حلقة التدارس

الأحد ٧ يناير/كانون الثاني ١٩٩٦

٩،٣٠	حفل الافتتاح
	السيد سمير صنير مساعد الأمين العام، قسم الإعلام، الأمم المتحدة، نيويورك.
	السيد هنريكاس يوشكيافيتشوس مساعد المدير العام للاتصال والمعلومات والمعلوماتية، اليونسكو، باريس.
	السيد محفوظ الانصاري بالنيابة عن الصحفيين المشاركين، مصر.
	دولة السيد عبد العزيز عبد الغني رئيس وزراء اليمن
١٢،٠٠	انتخاب رئيس حلقة التدارس ونواب الرئيس والمقرر
١٥،٣٠	الجلسة العامة الأولى وضع وسائل الاعلام في العالم العربي: قضية الاستقلال والتعددية
	المتحدث الرئيسي: السيد جبران تويني (لبنان) المنسق: السيد أحمد الدراجي (الجزائر) المشاركون في المناقشة: السيد عبد العزيز السقاف (اليمن) السيد سعد لونس (الجزائر) الأستاذة رؤوفة حسن الشرقي (اليمن) السيد باه ولد سالك (موريتانيا)
١٩،٠٠	حفل استقبال يقيمه وزير الإعلام بفندق تاج شيبا

## الاثنين ٨ يناير/كانون الثاني ١٩٩٦

٩،٣٠	الجلسة العامة الثانية: وسائل الاعلام العامة
المتحدث الرئيسي:	السيدة لميس اندوني (الأردن) قراءة الدراسة التي أعدها السيد داوود كتاب (فلسطين)
المنسق:	السيد مصطفى الفقير (سوريا)
المشاركون في المناقشة:	السيد كميل منسَه (لبنان) السيد محمد أبو عياش (فلسطين) السيدة أمة العليم السوسوة (اليمن) السيد علي خلة (المغرب)
١٥،٥٠	اجتماعات فرق العمل (أ) المرأة ووسائل الاعلام في الدول العربية (ب) متابعة التطورات المتعلقة بحرية الصحافة
١٩،٣٠	حفلة استقبال تقيمه صحيفة يمن تايمز Yemen Times بفندق تاج شيبا

## الثلاثاء ٩ يناير/كانون الثاني

صباحاً	الجلسة العامة الثالثة الاطار القانوني والسياسي والثقافي في الاعلام الحر والتعدي: مسألة الرقابة والرقابة الذاتية
المتحدث الرئيسي:	السيد صبحي زعيتر (لبنان)
المنسق:	السيد خالد المبارك (السودان)
المشاركون في المناقشة:	السيد محمد سيد أحمد (مصر) السيد نور الدين بوطار (تونس) السيد ابراهيم بشمي (البحرين)
١٥،٣٠	فرق العمل: (أ) دعم المنظمات المهنية (ب) دعم التدريب المهني
١٩،٣٠	أمسية ثقافية في ضيافة وزارة الثقافة

## الأربعاء ١٠ يناير/كانون الثاني ١٩٩٦

الجلسة العامة الرابعة: تدريب المهنيين العاملين في وسائل الاعلام	٩,٣٠
المتحدث الرئيسي: المنسق: المشاركون في المناقشة:	
السيدة بتينا بيترز (الاتحاد الدولي للصحفيين) (بلجيكا) الأستاذ العربي شويخة (تونس) السيد حسن رجب (مصر) السيد علي رحنيمة (الاتحاد الدولي لناشري الصحف) (فرنسا) السيد محبوب علي (المنظمة الدولية للصحفيين) (اليمن)	
حفل استقبال تقيمه الأمم المتحدة واليونسكو بفندق شيراتون	

## الخميس ١١ يناير/كانون الثاني ١٩٩٦

اعتماد التقرير النهائي وإعلان صنعاء	١٢,٠٠
الكلمات الختامية	١٦,٣٠
السيدة رؤوفة حسن الشرقي، رئيسة الحلقة معالي السيد عبد الرحمن الكوا، وزير الاعلام السيد بن صالح (تونس) بالنيابة عن جميع المشاركين في الحلقة السيد تورين كروغ، رئيس البرنامج الدولي لتنمية الاتصال	

## قائمة الدراسات المرجعية

- ١- التنظيم القانوني للصحافة في البلدان العربية  
بقلم أحمد الدراجي.
- ٢- الوضع العالمي للهيئات العامة للاذاعة والتلفزيون: عرض عام وتحليل  
اعده مارك رابوي.

## قائمة المشاركين

---

UNESCO

اليونسكو

---

MR HENRIKAS YUSHKIAVITSHUS, Assitant Director-General  
for Communication Information and Informatics, UNESCO, Paris  
MR ALAIN MODOUX, Director Communication Division, UNESCO, Paris  
MR CLAUDE ONDOBO, Director, International Programme  
for the Development of Communication (IPDC), UNESCO, Paris  
MR CARLOS A. ARNALDO, Chief Section of Free Flow of Information  
and Communication Research, UNESCO, Paris  
MR V. GAI, Chief Section of Communication Development, UNESCO, Paris  
MR A. KAHLAOUI, Communication Division, UNESCO, Paris  
MRS LAMIA SALMAN EL-MADHINI, Regional Communication Advisor, UNESCO, Rabat  
MS S. RAMZI, Division of Cultural Heritage, UNESCO, Paris  
MR GERVASIO KALIWO, Communication Division, UNESCO, Paris  
MS D. MULLET, Communication Division, UNESCO, Paris  
MS V. SERET-MUKAMUSONI, Communication Division, UNESCO, Paris  
MS S. RACHED, Communication Division, UNESCO, Paris  
MR MOHAMMED ELKEYI, Translation Division, UNESCO, Paris  
MR PIERRE AMOUR, Seminar Administration, UNESCO, Paris  
MR ABID MOKHTAR, Seminar Administration, UNESCO, Paris  
MR FITZUM GHEBRE, Seminar Documents Control, UNESCO, Paris

---

Consultants and supernumeraries

---

MR LOTFI MAHERZI, Consultant, Paris, France  
MS AFFET MOSBAH, Paris, France  
MS YOUSR MRAD, Paris, France  
MS RAHMA AL RIYAMI, Paris, France



MR MOHAMMED AL ATAB, Television producer  
MR MUSHREEF MOHAMMED AL WEISY, Sana'a Radio  
MR ABDEL KARIM AL SHAOOSH, Television Producer  
MR ABDEL RAHMAN HAGWAN, Sana'a Radio  
MR MOHAMMED ABDULLAH HUSSEIN, Department of Photography  
MR ESKANDER AL ASBAHI, Journalist  
MR ABDULLA SEED MOHAMMED, Al Shawra  
MR KHALED TARIQ AL HAMADI, Journalist  
PROF. MOHAMMED AL NASSER, University of Sana'a  
MR ABDEL MUNEN ABDULLAH AL JARBI, *Journalist 26 September*  
MR ALI MOHAMMED JAR ALLAH, *Sout Al Moaradam*  
MR ABDEL RAHMAN MOHAMMED ISHAQ, IOJ Yemen  
MR MOHAMMED MAJED AL ARIKI, Journalist  
MR ABDEL SALAM AL THAWRI, *Industry magazine*  
MR ALAWI MOHAMMED AL SAQQAF, Yemen Radio and Television Corporation  
MR NAJLAA ABDEL AL SHARJI, Journalist  
MR AHMED AL AHASAT, Yemen Human Rights Organization  
MRS YASMIN AL AWADI, National Comitte For Women  
MRS INTISAR OMER KHALLED, Director of Foreign Relation, Ministry Information  
MR MOHAMMED AL MAITAMI, Researcher, Center for Studies and Research  
MRS AISHA ABDULAZIZ, National Women's Committee  
AL ZIRA'A ZONE, Sana'a  
MR NAJIB ABDALLAH GHOLEB, Yemen Association for Political Services  
MR ALI AL DILMI, Yemen Association for Political Services  
MR TALAL AL RAJAWEH, League for the Protection of Journalists

**(g) United Nations and  
UNESCO Seminar Secretariat**

ز- امانة حلقة التدارس

United Nations

منظمة الامم المتحدة

MR SAMIR SANBAR, Assistant Secretary-General for Public Information  
United Nations, New York  
MR HASSEN FODHA, Director, United Nations Information Centre, Paris, France  
MR MUSTAPHA TLILI, Chief of Section, Department of Public Information  
United Nations, New York  
MR NEJJIB FRIJI, Director, United Nations Information Center, Sana'a, Yemen

Yemen

اليمن

- MR ABDUL WAHAB AHMED, Journalist  
 MR ABU ZENA ADEL MOHAMMED, Journalist  
 Mr Ghalab Najib Abdullah, University of Sana'a, Faculty of Political Science  
 MR AL AMAOUI ABDEL RAHMAN, Member of Parliament  
 MR MOHAMMED HASSAN ALBOURI, Educational Communication Department  
 MR ASSAGIR KHALED MOHAMMED ALI, Educational Information, Ministry of Education  
 MR ALAHSAT AHMED, Yemen Human Rights Organization  
 MR ALHOUT MOWHSEN, *Al Watan* Magazine  
 DR. BASSERDAH AHMED, University of Yemen  
 MR NASSAER MOHAMMED NASSER, Ministry of Information  
 MR ALHOUTI MOHAMMED, University of Sana'a  
 MR ALSAGGAF ABOUBAKER, University of Sana'a  
 MR ABDUL MALEK ALSAHAL, Journalist  
 MR HUSSEIN AL HOUHECHI, Journalist  
 MRS ALWAOUDI JASMIN, National Committee for Women  
 MR SALEM ABDEL KARIM, Office of the President Sana'a  
 MR AHMED SALEH AIROOS, *Al Hamood*  
 MR HASSAN MOHD, *Al Wandha*  
 MR MOHAMMED AL MAITANIN, Yemen Center for Studies  
 MR KHUBARA ABDUL RAHMAN ALI, Insitute of Information, Aden Yemen.  
 MR IBRAHIM MAHMOUD AL ASHAWI, Journalist Yemen  
 MR MOHAMMED HASSAN AL BARI, Journalist Sana'a  
 MR RAGEM ALI AL JABAWI, Member Yemen Journalists Association  
 DR. MOHAMMED ALI NASSER, Sana'a University  
 MR MOHAMMED YOUNCEF, Journalist, *Al Waraq*  
 MRS AISHA ABDUL AZIZ, National Committee for Women  
 MR M. ABDUL RAHMAN AL MAQRAMI, Journalist Yemen  
 MR AHMED AL NARHANY AHMED, Journalist, Sana'a  
 MR MUTAHAR AL ASHMORY, *Al Thawra*  
 MR MOHAMMED AL JARIDI, Yemen Radio and Television Corporation  
 MR KHALED HOSSEIN KAIRAMAN, Director of Information, Ministry of Information.  
 MR ABDEL AL RAHMAN BAGHASH, *Al Arab*  
 MR HOSSEIN AL ODEINI, Union Newspaper  
 MR ALI SAEED ABDULLAH AL SAQQAF, Unions Newspaper  
 MR ABDEL AZIZ AL AKHBARI, *Afaaq Ektersadih*  
 MR HUSSEIN MOHAMMED MOHAMMED GHAMAN, Yemen Television Channel One  
 MR MOHAMMED HUSSEIN ARAF, *26th September*  
 MR THABITT SAEED, *Al Mustakillah*  
 MR SAMIRAH SALEH AL KHATARI, Journalist

**(f) Other Observers**

**و- مراقبون آخرون**

Arab Organization of Human Rights

المنظمة العربية لحقوق الانسان

MR MOHAMMED AL MUTAWAKIL, Arab Organization Human Rights, Sana'a Yemen

Britain

بريطانيا العظمى

MRS LAWAHIZ MOBARAK, British Embassy, PO BOX 1287, Sana'a, Yemen

France

فرنسا

MR PIERRE DUC, French Embassy, PO Box 35284, Amman, Jordan

Germany

المانيا

MR ANTON CHRISTOPH, German Embassy, PO Box 41, Sana'a, Yemen

MR MICHAEL MAGERCORD, Deutschland Radio Berlin  
DLR Hans-Rosenthal-Platz, D-10555 Berlin, Germany

International Committee of the Red Cross

اللجنة الدولية للصليب الأحمر

MR PHILIP SPOERI, International Committee of the Red Cross  
PO Box 2267, Sana'a, Yemen.

Jordan

الاردن

MR SULEIMAN AL QUDAH, President, IOJ, Amman, Jordan

MR SOLEIMAN AL KHODAT, IOJ Office, Amman, Jordan

MR IMAD ZAKI, Awar Magazine, Amman, Jordan

Lebanon

لبنان

MR ALI HAMADE, *An Nahar*, BP 11-226, Lebanon

Oman

عمان

MR SALIM MOH'D AL GHYLANI, Ministry of Culture, Oman

Palestine

فلسطين

MR FAIZ MAHMOOD KHALIL ABDEL JAWAD, Palestine Embassy  
Sana'a, Yemen, Saudi Arabia

DR. NIZAR AL HARBY, Saudi News Agency, Sana'a, Yemen

**(e) Yemen National Commission to UNESCO** اللجنة الوطنية اليمنية لليونسكو

MR HACHEM AHMED MOHAMMED  
MR SAID ABDULMAJID  
MR AL ACHWAL HASSIN  
MR ROUZAZA ABDOH  
MR AL MOUAINA AHMED  
MR AL ABBASSI RACHID  
MR HAJAR KHALED  
MR IMAD ABDELWAKIL AHMED  
MR AL YAZIDI ADEL  
MR AL CHAHARI AHMED  
MRS RADMAN KHADIJA  
MR AL KHARBI ABDELMO'MEN  
MR AL MAZAMI SALIM  
MR CHARFEDDINE ABDESLAM AHMED  
MR AL AMIR ALI MOHSEN  
MR ABDELAZIZ ABDELSAMAD  
MR AL AGREBI MOHAMMED  
MR MARECH HAMID  
MR AHMED NAJI AHMED  
MR MAGHLES AHMED  
MR ABDELATIF ABDEMO'MEN  
MR AL CHAHARI YAHYA  
MR AL THOULAYA ABDELWAHAB  
MR HAJAR IBRAHIM  
MRS AL HAMADI FARIDA  
MR AL CHARI AHMED  
MR AL RAI RACHED  
MR HACHEM ZAKARIA AHMED  
MR BEN BOURAIK KAHATAN SALEM  
MR ABDOH SAID RAMI MOHAMMED  
MR ABDELH AMID MAHMOUD NÉJIB  
DR JAMEL MAHMOUD  
MR ALI AHMED JAMEL

---

International Organization of Journalists(IOJ) المنظمة الدولية للصحفيين

MR MAHBUB ALI, Regional Director for the Arab States, P O Box 15323, Sana'a, Yemen

---

International Press Institute المعهد الدولي للصحافة

MR MARCELLO SCARONE, Spiegelgasse 2/29, A-1010 Vienna, Austria

---

Reporters Sans Frontières مراسلون بلا حدود

MR ROBERT MÉNARD, 5, rue Geoffroy Marie, 75009 Paris, France

---

Rockefeller Foundation مؤسسة روكفلر

MR CLIFFORD CHANIN, Associate Director Arts and Humanities  
420 Fifth Avenue, 10018-2702 NY, USA

---

Ford Foundation مؤسسة فورد

MS ANDREA TAYLOR, Director of Media Projects  
320 East 23rd Street, New York 10017, USA

---

World Press Freedom Committee اللجنة العالمية لحرية الصحافة

MR RONALD KOVEN, European Representative  
9 Place du Président Mithouard, 75007 Paris, France

---

Denmark الدنمارك

H.E. UFE ANDREASEN, Danish Permanent Delegate to UNESCO  
1 Rue Miollis, 75015 Paris, France.

MR JOHN HOST SCHMIDT, Danish International Development Agency (DANIDA)  
2 Asiatisk Plads, DK-1448 Copenhagen, Denmark

---

France فرنسا

MR ROBERT PERSEIL, Chief, Bureau of Information Audiovisual Action Division  
Ministry of External Affairs, 244 Boulevard St. Germain, 75005 Paris, France

---

Yemen اليمن

H.E. DR. AHMED SALEH SAYYAD, Permanent Delegate, Yemen Delegation to UNESCO  
Maison de l'UNESCO, 1 rue Miollis, 75732 Paris Cedex 15

DR. MOHAMMED ALI ZAID, Deputy Permanent Delegate, Yemen Delegation to UNESCO  
Maison de l'UNESCO, 1 rue Miollis, 75732 Paris Cedex 15

Reporters Sans Frontières

مراسلون بلا حدود

MR DJALLEL MALTI  
5, rue Geoffroy Marie, 75009 Paris, France. Tel. (33.1) 44 83 84 84. Fax (33.1) 45 23 11

Association Mondiale des Radiodiffuseurs  
Communautaires (AMARC) الرابطة العالمية لاذاعات المجتمعات المحلية

Ms SOPHIE K. LY  
3575 Bld Saint Louis, Suite 704, Montreal (Quebec), Canada H2X 3T7  
Tel. (1514) 9820351. Fax (1514) 849712

**(d) Consultative Committee**

د- اللجنة الاستشارية

United Nations

منظمة الأمم المتحدة

MR HASSEN FOHDA, Director, United Nations Information Centre, Paris, France  
MR MUSTAPHA TLILI, Chief of Section, Department of Public Information  
United Nations, New York

UNESCO

اليونسكو

MR TORBEN KROGH, President,  
International Programme for the Development of Communication (IPDC), UNESCO, Paris  
MR HENRIKAS YUSHKIAVITSHUS  
Assistant Director-General for Communication, Information and Informatics  
UNESCO, Paris, France  
MR ALAIN MODOUX  
Director, Communication Division, UNESCO, Paris, France

Article 19

المادة ١٩

MR SAID ESSOULAMI, Lancaster House, 33 Islington High Street  
London N1 9Lh, United Kingdom

Committee to Protect Journalists

لجنة حماية الصحفيين

MR AVNER GRIDON, 330 Seventh Avenue, 12th Floor, NY 10001, USA

International Federation of Journalists (IFJ)

الاتحاد الدولي للصحفيين

MR AIDAN WHITE, I Bld Charlemagne Bte 5, B-1041 Brussels, Belgium

International Federation of  
Newspapers Publishers (FIEJ)

الاتحاد الدولي لناشري الصحف

MR TIMOTHY BALDING, 25, Rue d'Astorg, 75008 Paris, France

---

## Observers

## المراقبون

### (a) United Nations Agencies

### أ- هيئات تابعة للأمم المتحدة

UNDP

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

MR YUCER ONDER, Resident Representative, UNDP, Sana'a, Yemen

UNFPA

صندوق الأمم المتحدة للسكان

MRS NADIA DAWALBEIT, UNFPA, Sana'a, YEMEN

UNICEF

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

MRS SAMIA AL HADDAD, UNICEF Sana'a, Al Hasaba St., Sana'a, YEMEN

### (b) Intergovernmental Organizations

### ب- منظمات دولية حكومية

Arab States Broadcasting Union (ASBU)

اتحاد إذاعات الدول العربية

MR ZOUHEIR AL BARIDI, Director, ASBU Radio and Television Training Centre  
PO Box 5333, Damascus, Syria. Tel. (96311) 2126750. Fax (96311) 2126751

### (c) Non-governmental Organizations

### ج- منظمات غير حكومية

International Federation of Journalists (IFJ)

الاتحاد الدولي للصحفيين

MS BETTINA PETERS

1 Bld Charlemagne, Bte 5, B-1041 Brussels, Belgium. Tel. (322) 2232265. Fax (322) 2192976

International Federation of  
Newspaper Publishers (FIEJ)

الاتحاد الدولي لناشري الصحف

MR ALI RAHNEMA

25, Rue d'Astorg, 75008 Paris, France. Tel. (33.1) 47425500. Fax (33.1) 47424948

YEMEN

اليمن

- PROF. ABDELAZIZ AL SAQQAF, Publisher, *Yemen Times*  
P.O. Box 2579, Sana'a, Yemen. Tel. (967 1) 268 661. Fax (967 1) 268 663
- MR HISHAM BA SHRAHEEL, Editor-in-Chief *Al Ayyam*, Aden
- MR ALI AL RA'AWI, Editor-in-Chief *Al Jumhuriyyah*
- MR YASSIN AL MASOUDI, Editor *Al Thowrah*
- MR ABDUL-BARI TAHER, Editor-in-Chief, *Al Thawry*
- MR ABDULLAH SA'AD, Chief Editor, *Al Shoura*
- MS AMAT AL ALEEM AL SASWA, Ministry of Information
- MR ABBAS GHALEB, Deputy Managing Editor, Yemen News Agency SABA
- MR SAAD MOHAMMED ALI, Editor in Chief, *14th October*
- MR MOTAHAR AL ASHMOURI, Editor-in-Chief, *Al Ryadha*
- MR AHMED AL CHAABI, Editor-in-Chief, *Al Mitheq Newspaper*
- MR AL OLOFI ALI MOHAMMED, Editor-in-Chief, *Arrai Al Aam Newspaper*
- MR AHMED AL JABALI, Director, *26 September*
- MR JARALLAH ALI MOHAMMED, *Sour Al Mooradhah*
- MR NASR TAH MUSTAPHA, Editor, *Al Wahda*
- MR ABDEL WAHAB AL RAOHANI, Journalist, Member of Parliament
- MR ABDUH AL JOUNDI, Journalist, Member of Parliament
- MR MOHAMMED CHAHER, Journalist
- MR AL ODEINI HASSAN, Editor-in-Chief, *Al Wahda*
- MR AHMED NAJI AHMED, Journalist
- DR. RAUFA H. AL SHARQI, Prof. of Communication Universities of Sana'a
- MR TAAL AL RAJAH, League for the protection of Arab Writers and Journalists
- MR MOHAMMED AL ZORQA, Editor-in-Chief, *Al Thawarh*
- MR MOHAMMED YAHYA SHUNAIF, Editor-in-Chief, *Al Nasar*

OTHERS

مشاركون آخرون

- Ms ZAKIA DAUDI  
63 rue des Moines, 75017 Paris, France. Tel. 42635156
- MR AHMED DERRADJI, Expert en Communication  
Paris, France



PALESTINE

فلسطين

MR RADWAN ABU AYYASH, Palestinian Broadcasting Corporation  
23 Massoudi Street, P.O. Box 54943, Jerusalem

SAUDI ARABIA

المملكة العربية السعودية

MR ALI IBRAHIM ELSAYED, *Al Sharq Al Awsat*, 184 High Holborn  
London WC 1V 7AP, United Kingdom. Tel. (44.171) 8318181. Tel. (44.171) 8312310

SOMALIA

الصومال

MR AHMED ABU SAMEH, c/o Mr Abdulaziz Saqqaf, Sana'a, Yemen.  
MR OMAR AL AZHARI, *Nejmeth October*, c/o Mr Abulaziz Saqqaf, Sana'a, Yemen

SUDAN

السودان

MR KHALED AL MUBARAK, London, United Kingdom  
MR MOHAMMED KHAIR, 14 Sharia Alfi  
Thawra Building Appt. Cairo, Egypt. Tel. (20.2) 2919593. Fax (20.2) 521-0012  
MR MOHAMMED A.M ADBUL-RAHMAN, c/o *Yemen Times*  
P.O. Box 2579, Sana'a, Yemen. Tel. (967.1) 268661/2. Fax (967.1) 268663  
MR AHMED KAMAL EL-DIN, Sudanow Sudan House  
7 Jamhuriya Avenue, P.O. Box 2651, Khartoum, Sudan. Tel. 77915/77913. Fax 77915

SYRIA

سوريا

MR MUSTAPHA AL FAKIR, Editor-in-Chief *Tashreen*  
Baghdad Street, P.O. Box 5452, Damascus, Syria. Tel. (963.11) 886904

TUNISIA

تونس

MR LARBI CHOUKA, Professeur de Journalisme, 7 Impasse Med.Bachrouch  
Montfleury 1008, Tunis, Tunisia. Tel. (216.1) 335216. Fax (216.1) 348596  
MR NOUREDDINE BOUTAR, *Eschourouk*  
10 Rue Ali Bach, Hamba 1002, Tunis. Tel. (216.1) 350836  
MR RYADH HABIB BEN FADHL, Rédacteur en chef *Le Monde Diplomatique en Arabe*  
Bir. 345-Tour Africa 50, av. H. Bourguiba, Tunis, Tunisia. Tel. (216 1) 314 256. Fax (216 1) 352 301  
MR MOHAMMED BEN SALAH, Association des Journalistes Tunisiens  
Rue Ali Bach, Hamba 15, Tunis 1000, Tunisia. Tel. (216 1) 338 109. Fax (216 1) 338 109

UNITED ARAB EMIRATES

الامارات العربية المتحدة

MR OBEID SULTAN, *Al Ittihad*  
P.O. Box 17, Abu Dhabi, UAE. Tel. (971.2) 454766. Fax (971.2) 453848  
MR NIHAL SINGH SWIRENDA, Editor *Khallej Times*  
P.O. Box 11243, Dubai, UAE. Tel. (971.4) 384545. Fax (971.4) 383345  
MR CHANDER M. RAI, General Manager *Gulf News*, P.O. Box 6519, Dubai, UAE

JORDAN

الأردن

MR GEORGE HAWATMEH, Jordan Times University Road  
P.O. Box 6710, Amman, Jordan. Tel. (962.6) 667171. Fax (962.6) 661242  
MS LAMIS ANDONI, P.O. Box 222, Amman, Jordan. Tel.(962.6) 812056 Fax (962.6)812056  
DR. NABIL AL SHARAF, Editor in Chief *Ad Doustour*  
Hussein Bin Al Street, P.O. Box 591, Amman, Jordan. Tel (962.6) 664153. Fax (962.6)667170

LEBANON

لبنان

MR GEBRAN TUENI, *An Nahar* Group  
Bank of Lebanon Street, P.O. Box 11266, Beirut, Lebanon. Tel. (961.1) 340960. Fax (961.1) 442344  
MR CAMILLE MENASSA, Directeur Général *L'Orient le Jour*  
P.O. Box 113 5015, Beirut, Lebanon. Tel (961.1) 201940. Fax (961.1) 217093  
MR SOUBHI K. ZAIYTER, *As Safir*  
Hamra Street, P.O. Box 113 5015, Beirut, Lebanon. Tel. (961.1) 253106  
MS ARLETTE KHOURY, *Al Hayat*  
162 rue du Fbrg St. Honore, Paris, France. Tel. (33.1) 42259204. Fax (33.1) 42259217  
MR ISSA GHORAIEB, Redacteur en chef *L'Orient-Le jour*  
B. P. Achrafieh 166 495, Beirut, Lebanon. Tel. (961 1) 353694. Fax (961 1) 353128

MAURITANIA

موريتانيا

MR MOHAMMED NAGEM, Président UPPIM  
P.O. Box 926, Nouakchott, Mauritania. Tel (222.2) 504000. Fax (22.2) 53210  
MR BAH OULD SALECK, *Mauritanie Nouvelles*  
B. P. 3901, Nouakchott, Mauritania. Tel. (222 2) 567 78 Fax (222 2) 568 28

MOROCCO

المغرب

MR M. SLAOUI ANDALOUSSI, Rédacteur en chef *Attakatoul Al Watan*  
27 Ave. Prince Moulay Abdallah, Rabat, Morocco. Tel. (212 7) 703077. Fax (212 7) 709331  
MR ABDELSLAM REDDAM, 29, rue Amr Ibnou Al Ass, Tanger, 90.000 Morocco  
Tel. (212 9) 949821. Fax (212 9) 949805  
MR ALI KHELLA, Radio Nationale  
27 Ave. Prince Moulay Abdallah, Rabat, Morocco. Tel. (212 7) 703077. Fax (212 7) 709331  
MR NEJJID KHADHAR, Syndicat National de la Presse Marocaine  
27, Avenue Prince Moulay Abdallah, Rabat, Morocco. Tel. (212 7) 70 30 77. Fax (212 7) 70 93 31

OMAN

عمان

MR SAIF AL RAHABE, *Weekly Nazwa*  
P.O. Box 855 115, Muscat, Oman. Tel. (968) 601608. Fax (968) 694254  
MR HAMOUD BIN SALEM, *Sayabi* Chief editor  
Oman Newspaper, P.O. Box 3002 112, Rawi, Oman. Tel. (968) 701555. Fax (968) 791386

## ANNEX 3

---

### *List of participants*

---

#### ALGERIA

الجزائر

MR AHMED TOUMIAT, Secrétaire Général, Association des Journalistes Algériens  
Maison de la Presse, 1 Bachir Attar, Algiers, Algeria. Tel. 213 2 66 01 04. Fax 213 2 65 13 41  
MR SAAD LOUNES, Directeur de Redaction, *Al Ouma*  
B.P. 76 Bis, 16330 Birkhadem. Tel. (213.2) 779677/96. Fax (212.3) 7711158

---

#### BAHREIN

البحرين

MR EBRAHIM BASHMI, Managing Editor, *Al Ayyam*  
P.O. Box 3232, Al Manamah, Bahrein. Tel. (973)727-733. Fax (973)723300

---

#### DJIBOUTI

جيبوتي

DAHER AHMAD FARAH, Redacteur en chef, *Le Renouveau*  
BP 35-70, Djibouti. Tel. (253) 35 47 55

---

#### EGYPT

مصر

MR MOHAMMED SID AHMED, *Al Ahrām*  
Al Galaa Street, Cairo, Egypt. Tel. (20.2) 339 1045. Fax (20.2) 578 8126  
MR. HASSAN RAGAB, Editor, *Akhbar Al Yawm*  
and President Press College, American University in Cairo  
Cairo, Egypt. Tel. (20.2) 5782510. Fax. (20.2) 5782510  
MR SALAH AL DIN HAFEZ, Managing Editor, *Al Ahrām*  
Al Galaa Street Cairo, Egypt. Tel. 20 2 3391045. Fax 20 2 5786126  
MR MAHFUZ AL ANSARI, Editor-in-Chief, *Al Jamhourya*  
24-26 Sharia Zakaria Ahmed Street, Cairo, Egypt. Tel. (20.2)751711  
MR MAGDY HUSSEIN, Editor-in-Chief, *Al Shaab*  
313 Sharia Port Said, Cairo, Egypt. Tel.(20.2) 3935755. Fax (20.2) 3900283

---

#### IRAQ

العراق

MR SAAD SELAH KHALIS  
c/o *Yemen Times*, P.O. Box 2579, Sana'a, Yemen. Tel. (9671)26861/2. Fax (9671)268663